سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

# الاستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023
**الاستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية - 2021-2023**
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

# الاستراتيجيات القطاعية

# جدول المحتويات


| | |
|---|---|
| تقديم | 7 |
| 1.الفصل الأول : مقدمة عن قطاع الطاقة في فلسطين | 9 |
| 1.1.مقدمـــة | 10 |
| 1.2.مفهوم الشمولية في الإستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة | 11 |
| 1.3.نحو إستراتيجية وطنية لقطاع الطاقة قابلة للتطبيق | 12 |
| 1.4.منهجية التخطيط والأهداف الإستراتيجية للقطاع | 13 |
| 1.5.دور القطاع الخاص في تطوير قطاع الطاقة | 14 |
| 1.6.تفاهمات حول نقل صلاحيات السيطرة على قطاع الكهرباء الى الحكومة الفلسطينية | 15 |
| 2.الفصل الثاني : نبذه عن قطاع الطاقة في فلسطين | 17 |
| 2.1.لمحـة عامـة | 18 |
| 2.2. قطاع التزويد والإستهلاك للطاقة في فلسطين | 19 |
| 2.3. ميزان الطاقة | 27 |
| 2.4. نمو الطلب على الطاقة في فلسطين | 28 |
| 2.5. الإطار القانوني لقطاع الطاقة | 28 |
| 2.6. الإطار المؤسساتي لقطاع الطاقة | 30 |
| 3. الفصل الثالث : تحليل الوضع القائم لقطاع الطاقة في فلسطين - التحديات والمعيقات | 35 |
| 3.1. التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة في فلسطين | 36 |
| 3.2. المعيقات القطاعية | 37 |
| 3.3. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات القائمة للقطاع | 38 |
| 3.4. الإحتياجات | 40 |
| 4. الفصل الرابع : الرؤية القطاعية و الأهداف الإستراتيجية لقطاع الطاقة في فلسطين | 43 |
| 4.1. الرؤية القطاعية للإستراتيجية الوطنية للطاقة | 44 |
| 4.2. الأهداف الإستراتيجية المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية للطاقة | 45 |

| | |
|---|---|
| 5. الفصل الخامس : السياسات الخاصة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع | 47 |
| 5.1. السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الأول : قدرة اكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها | 49 |
| 5.2. السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الثاني: طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات كافية وبمواصفات فنية وبيئية تحقق المعايير الدولية | 50 |
| 5.3 السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الثالث : مؤسسات كفؤة وفاعلة في قطاع الطاقة | 52 |
| 5.4.السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الرابع : زيادة الكفاءة الإقتصادية لقطاع الطاقة | 53 |
| 6.الفصل السادس: التدخلات السياساتية وتوزيع المهام والمسؤوليات والموارد المالية (2020-2022) | 55 |
| 6.1.التدخلات السياساتية وتوزيع المسؤوليات والموارد المالية | 56 |
| 6.2.توزيع المهام و المسؤوليات | 56 |
| 6.3. توزيع الموارد المالية | 58 |
| 6.4. اهداف المتابعة والتقييم | 58 |
| 6.5. المؤشرات | 58 |
| 7.الفصل السابع : بيان سياسة البرامج ومغلفات الموارد المالية للقطاع | 61 |
| 7.1. بيان سياسة البرامج عن الفترة (2020-2022) | 62 |
| 7.2. بيان سياسة البرامج عن الفترة (2020-2022) | 77 |
| 8. الفصل الثامن: الإستراتيجية القطاعية وعلاقتها مع الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام (2020-2022) | 81 |
| 8.1. السياسة الوطنية المتعلقة بالانفكاك عن الاحتلال وتجسيد الدولة نحو الاستقلال | 82 |
| 8.2. السياسة الوطنية المتعلقة بالإصلاح وتحسن جودة الخدمات العامة | 83 |
| 8.3. السياسة الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة | 83 |
| 8.3. السياسة الوطنية المتعلقة بالنوع الإجتماعي | 83 |

# تقديم

يسرني أن أضع بين أيديكم الإستراتيجية القطاعية لقطاع الطاقة في فلسطين للأعوام 2020-2022 والتي أصدرتها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية والتي عكست من خلالها توجهات أجندة السياسات الوطنية للحكومة الفلسطينية برئاسة الدكتور محمد شتية حفظه الله, كما وراعت الإستراتيجية أحدث التطورات التي شهدها قطاع الطاقة في فلسطين على مدى الأعوام المنصرمة ووضعت نصب أعينها التقليل من الاعتماد على مصدر واحد للطاقة والعمل على تنويع مصادر الطاقة وزيادة الإنتاج المحلي من الطاقة المستهلكة وخاصة مصادر الطاقة المتجددة.

تضمنت الإستراتيجية الخطة التنفيذية وما تحتويها من مشاريع إستراتيجية للنهوض في قطاع الطاقة في فلسطين بكافة قطاعاته من توليد، نقل وتوزيع. لقد شكلت التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة في فلسطين وإلتزامنا تجاه المواطنين دافعاً لنا على تكثيف جهودنا ودعم مشاريع الطاقة في فلسطين من خلال الشركاء المحليين ومجموعة من الدول المانحة.

لقد راعت الإستراتيجية الجديدة التطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والقانونية في فلسطين، وذلك من خلال إعداد وتطوير السياسات والتشريعات الملائمة لتحقيق أمن التزود بالطاقة بشكل مستدام وفق أفضل الممارسات العالمية. وبناء نظام طاقة وطني فلسطيني شامل قادر على تلبية احتياجات المواطن الفلسطيني من الطاقة وتأمينها من مصادرها المتنوعة، تكون ذات كفاءة عالية قادرة على تلبية احتياجات التنمية الشاملة والمستدامة وبأسعار معقولة تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج والنقل والتوزيع والإستهلاك. واستغلال جميع مصادر الطاقة المتوفرة محلياً وخاصة مصادر الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة، وذات كفاءة وجودة وموثوقية عالية تحقق المواصفات المعتمدة عالمياً وتتوافق مع المعايير البيئية المعتمدة دولياً."

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أثمن جميع الجهود المبذولة من العاملين في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية التي أثمرت نتائج واضحة للعيان.

**م. ظافر ملحم**

**رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية**

# القسم الأول

مقدمة عن قطاع الطاقة في فلسطين

# القسم الأول

## 1. مقدمة عن قطاع الطاقة في فلسطين

### 1.1. مقدمـــة

يستحوذ قطاع الطاقة عالمياً على إهتمام كبير في العقدين الأخيرين من حيث إعادة هيكلته في جوانبه الثلاث الرئيسية التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية، وذلك كإستحقاق إقتصادي وفني وبيئي يهدف الى بناء قطاع طاقة قادر على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة ويحقق مفهوم أمن التزويد بأسعار مناسبة، ويعزز ديمومته، ويعكس الكلفة الحقيقية لهذه السلعة، كما ويحقق المعايير الدولية من حيث الحفاظ على البيئة وتقليل إنبعاثات الغازات الضارة أثناء مرحلتي الإنتاج والإستهلاك للطاقة.

وقد حرصت فلسطين على مواكبة هذا التطور من خلال المشاركة الفاعلة في جميع النشاطات الدولية والإقليمية للإستفادة من هذا الزخم الدولي حيث بدأت سلطة الطاقة منذ العام 2010 برنامجاً شاملاً لإعادة هيكلة وتطوير قطاع الطاقة شمل الجوانب القانونية والتشريعية والتنظيمية والمؤسساتية ضمن رؤية إستراتيجية واضحة للوصول بالقطاع الى المستوى الذي يستجيب لمتطلبات التنمية الإقتصادية والصناعية ويوفر إحتياجات السوق المحلي الحالية والمستقبلية وذلك من خلال بناء مؤسساتي للقطاع يضمن استمرارية تطوره وديمومته وأطر تشريعية وتنظيمية تحدد صلاحيات ومسؤوليات المؤسسات العاملة في القطاع وتضمن تقديم الخدمة بالكفاءة والجودة المناسبة وبما لا يتعارض والمعايير البيئية الدولية، كما ويضمن إستغلال المصادر الطبيعية الممكنة محلياً في إنتاج الطاقة بهدف تقليل الإعتماد على الإستيراد من الخارج وتوفير خدمة الطاقة للمستهلك بأسعار منافسة.

وبناءً على ذلك فقد أعدت سلطة الطاقة الإستراتيجية القطاعية لعام (2011-2013) التي بدورها تضمنت الرؤية القطاعية لقطاع الطاقة بحلول العام 2020، وحددت الأهداف الإستراتيجية لتحقيق هذه الرؤية وتبنت مجموعة من البرامج والنشاطات التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الاهداف.

كما وقامت سلطة الطاقة بمراجعة الإستراتيجية القطاعية لتغطي الفترة الزمنية (2014-2016) حيث تم تعديل البرامج والنشاطات لتتواءم والوضع السياسي والمالي وتأخذ بعين الإعتبار الإنجازات التي تم التوصل اليها خلال الفترة (2011-2013).

لقد أعدت سلطة الطاقة الإستراتيجية القطاعية العامة للمرحلة الزمنية (2017-2022) آخذة بعين الإعتبار الإتفاقيات الجديدة مع الجانب الآخر فيما يخص تحويل قطاع التوزيع الى الحكومة الفلسطينية وخطط الحكومة في إستغلال وتطوير مصادر البترول

والغاز الطبيعي في فلسطين وتزويد قطاع غزة بمصدر للغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى إعداد القوانين والتشريعات المتعلقة بتنمية وتطوير استغلال مصادر الطاقة المتجددة في فلسطين.

وتأتي هذه الوثيقة ضمن المراجعة الخاصة للإستراتيجية القطاعية للأعوام 2017-2022 لتواكب أولوية التدخلات السياساتية الوطنية للحكومة الثامنة عشر/ (الانفكاك الاقتصادي) وتطورات قطاع الطاقة في فلسطين والدول المجاورة.

## 1.2. مفهوم الشمولية في الإستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة

تعتبر الطاقة هي المحرك الرئيسي لجميع مناحي الحياة في العالم المعاصر حيث اصبحت تدخل في جميع مناحي الحياة اليومية للبشرية. فالطاقة هي العمود الفقري للتنمية الإقتصادية والصناعية وتطوير الحياة الإجتماعية وتحقيق الرخاء.

وتتضمن الإستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة في فلسطين مجموعة من السياسات التوجيهية والإرشادية التي تهدف الى تحقيق رؤية شاملة للقطاع و تعرض المنهجية الوطنية لمواجهة تحديات الطلب على الطاقة في فلسطين خلال السنوات القادمة.

رسالة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية

منذ تأسيس سلطة الطاقة الفلسطينية عام 1995 كانت الأولوية تتمحور حول كهربة التجمعات الغير مكهربة واعادة تأهيل شبكات التوزيع لتكون قادرة على تلبية احتياجات المشتركين في فلسطين. حيث بلغت نسبة المشتركين المزودين من خلال شبكات الكهرباء في عام 2019 أكثر من 99%.

ولبناء قطاع طاقة ذات كفاءة عالية ومتكامل العناصر تم اعتماد رؤية وطنية لقطاع الطاقة طويلة الأمد تأخذ بالإعتبار التطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والقانونية في فلسطين، تستجيب للطلب المتزايد على الطاقة والناتجة عن الزيادة السكانية الطبيعية ونمو النشاطات الإقتصادية والصناعية والإجتماعية وتحسن مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من وسائل التواصل الإجتماعي وغيرها. وتتلخص رسالة سلطة الطاقة في «إعداد وتطوير السياسات والتشريعات الملائمة لتحقيق أمن التزود بالطاقة بشكل مستدام وفق أفضل الممارسات العالمية. وبناء نظام طاقة وطني فلسطيني شامل قادر على تلبية احتياجات المواطن الفلسطيني من الطاقة وتأمينها من مصادرها المتنوعة، تكون ذات كفاءة عالية قادرة على تلبية احتياجات التنمية الشاملة والمستدامة وبأسعار معقولة تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج والنقل والتوزيع والإستهلاك. واستغلال جميع مصادر الطاقة المتوفرة محلياً وخاصة مصادر الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة، وذات كفاءة وجودة وموثوقية عالية تحقق المواصفات المعتمدة عالمياً وتتوافق مع المعايير البيئية المعتمدة دولياً.»

كما تشمل هذه الرؤية بناء مؤسسات متخصصة وفاعلة في قطاع الطاقة قادرة على

تنفيذ برامج التنمية وتطوير قطاع الطاقة والفصل بين نشاطات القطاع من واضع السياسات ومنفذ هذه السياسات والجهه الرقابية على تنفيذ هذه السياسات. ومن أهم الأهداف المطلوب تحقيقها:

- زيادة كمية القدرة المنتجة محلياً واستغلال المصادر المحلية وتقليل الإعتماد على الإستيراد قدر الإمكان.
- زيادة حصة الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في ميزان الطاقة لتخفيف الآثار البيئية السلبية.
- انتاج ونقل وتوزيع واستهلاك الطاقة بكفاءة عالية وتبني سياسة ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض الفاقد.
- تنوع مصادر الطاقة لضمان الأمن الطاقي وذلك بزيادة نسبة انتاج الطاقة محليا ومن جميع مصادرها وزيادة نسبة الطاقة المستوردة من خلال الربط الإقليمي وتبادل الطاقة مع دول الجوار.

تحقيق هذه الأهداف تنعكس ايجابياً على تأمين الطاقة بأسعار تنافسية تساهم في تخفيض التكلفة على المستهلك وتساهم في توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة وفي متناول جميع القطاعات.

## 1.3. نحو إستراتيجية وطنية لقطاع الطاقة قابلة للتطبيق

تعتمد هذه المراجعة على الإستراتيجية القطاعية 2017-2022 في تكوينها وإنجازها على المعلومات والخبرات والدروس المستفادة التي تم اكتسابها من خلال الخطط والإستراتيجيات السابقة والتي تم إعدادها للقطاعات الفرعية المختلفة المكونة لقطاع الطاقة في فلسطين ومنها خطة التطوير الوطنية NDP ( 2008-2010 )، الإستراتيجية القطاعية للطاقة ( 2011-2013)، الإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة، الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة، الخطة القطاعية للطاقة (2014-2016)، والإستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة التي تم اعدادها عام 2015 بالتعاون مع الفريق الإستشاري الدولي الذي تم التعاقد معه لإعادة هيكلة قطاع الهيدروكربون في فلسطين وعكس ما تم إنجازه خلال الفترة المنصرمة من الأهداف الاستراتيجية والمعيقات التي واجهت القطاع خلال الفترة المذكورة

وقد حرص فريق إعداد الإستراتيجية على الإستفادة من الدروس والعبر التي تم اكتسابها أثناء تطبيق هذه الخطط والإستراتيجيات بحيث تم تجنب نقاط الضعف في الإستراتيجيات السابقة والبناء على نقاط القوة وإستغلال الفرص المتاحة لإستمرارية تطور قطاع الطاقة في فلسطين سياسيا كانت ام اقتصاديا.

كما وتم الأخذ بعين الإعتبار في إعداد هذه المراجعة التطورات التي حصلت في الأعوام الاخيرة على قطاع الغاز والبترول في فلسطين، وجهود الحكومة الرامية الى جعل هذه القطاع رافداً حيوياً لخزينة الدولة من خلال توفير الطرق الكفيلة لتعزيز قدرة دولة فلسطين على إستغلال الموارد الطبيعية المتاحة في فلسطين وتنمية استغلال مصادر الطاقة المتجددة، واعادة هيكلة البناء المؤسساتي للقطاع، واستكمال الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية للقطاع، إضافة الى التطورات الأخيرة المتعلقة بالبدء بالتفاوض للوصول الى اتفاق مع الجانب الآخر بتنظيم آليات استيراد الكهرباء من شركة كهرباء اسرائيل وتحويل كامل صلاحيات ادارة نظام الكهرباء الى الحكومة الفلسطينية.

## 1.4. منهجية التخطيط والأهداف الإستراتيجية للقطاع

لقد بنيت هذه الإستراتيجية على الاستراتيجية المقرة للقطاع للأعوام 2017-2022 وما عقبها من إنجازات وتحديات خلال الفترة 2017-2019 وأعتمدت نفس الأهداف الاستراتيجية للخطة القطاعية 2017-2022 بينما تمت مراجعة الأهداف الفرعية والتدخلات السياساتية بما يخدم أجندة السياسات الوطنية الجديدة.

قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بتشكيل فريق داخلي لإعداد هذه المراجعة للإستراتيجية كما تمت مشاركة المؤسسات الحكومية ذات الصلة (الشركاء) في إعداد هذه المسودة الإستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة وذلك من خلال مشاورات عن بعد نظراً لما تمر به دولة فلسطين من ظروف طارئة.

وبما أن الإستراتيجية القطاعية لقطاع الطاقة (2017-2022) والتي تم انجازها ضمن الخطة الإستراتيجية الوطنية الشاملة (انهاء الإحتلال واقامة الدولة) كانت قد تبنت رؤية وطنية شاملة للقطاع تغطي الفترة الزمنية حتى العام 2020 وذلك من خلال تبني اهداف إستراتيجية طموحة لتحقيق هذه الرؤية حيث تم تبني هذه الأهداف من خلال خيارات سياساتية أخذت بعين الإعتبار جميع المتغيرات السياسية والإقتصادية المحلية والإقليمية، والوضع الديموغرافي والإقتصادي والجيوسياسي الفلسطيني فقد تم الإتفاق من قبل فريق العمل على ما يلي:

- تبني الرؤية القطاعية السابقة والتي تم اعتمادها في الخطة الوطنية لإستراتيجية قطاع الطاقة (2011-2013).
- اعتماد نفس الأهداف الإستراتيجية الواردة في الإستراتيجية القطاعية (2017-2022) لتحقيق هذه الرؤية.
- ادخال بعض التعديلات على الخيارات السياساتية السابقة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك استجابة للمتغيرات السياسية والإقتصادية الراهنة، وآخذاً بعين الإعتبارات الإنجازات التي تمت على القطاع في السنوات الأخيرة.

ولتحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تم اعتمادها فقد تم تبني خيارات سياساتية قابلة للتطبيق وتستجيب لمفهوم امن التزويد، وتوفير طاقة كافية للإحتياجات الحالية والمستقبلية وبأسعار معقولة وتعكس الكلفة الحقيقية بما يوفر البيئة المناسبة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الأولويات السياساتية الجديدة للحكومة وما يتضمنها من خطة العناقيد وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، كما وتحرص على توفير الطاقة بالمواصفات الدولية المعتمدة، وتحقق المعايير الدولية في الحفاظ على البيئة والحد من التلوث.

## 1.5. دور القطاع الخاص في تطوير قطاع الطاقة

- إن تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في قطاع الطاقة أمر حيوي ومهم حيث يؤدي الى جلب الإستثمار الى السوق المحلي مما سيؤدي الى خلق فرص عمل، وتثبيت رأس المال داخل الوطن بحيث يصبح قطاع الطاقة قطاعاً منتجاً ويشكل دخلاً لخزينة الدولة. لذلك فإن التشريعات والقوانين الحالية تأمن دور حيوي وفعال للقطاع الخاص للإستثمار في قطاع الطاقة:
- فقد اقر قانون الكهرباء العام وقانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بأن ادارة قطاعي التوليد والتوزيع يداران من قبل شركات خاصة ، وتم فعلاً بناء محطة توليد كهرباء غزة من قبل القطاع الخاص الفلسطيني كما وقامت الحكومة بإصدار رخصة للقطاع الخاص لبناء محطة توليد في شمال الضفة الغربية ، اضافة الى اصدار تراخيص للقطاع الخاص ببناء محطات توليد كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية.
- تم ايضا اعطاء دور للقطاع الخاص للإستثمار في مجال توزيع الكهرباء كما الحال في شركة كهرباء محافظة القدس
- كما تم الأخذ بعين الإعتبار اثناء اعداد مسودة قانون الهيدروكربون اعطاء القطاع الخاص دوراً حيوياً في مجال الإستكشاف والإنتاج والتوزيع في مجال الهيدركربون.
- إطلاق حزم حوافز إستثمارية في مجال الطاقة المتجددة لتحفيز استغلال مصادر الطاقة البديلة في انتاج الكهرباء.
- تم إطلاق مفاوضات خاصة مع أول مطور للطاقة التقليدية في محافظات الشمال والتي من المتوقع إنجازها والبدء بتشغيل محطة/محطات توليد طاقة تقليدية بحلول نهاية العام 2024 وفق إحتياجات السوق وبما يعزز دعم إستقلالية قطاع الطاقة في دولة فلسطين عن الجانب الآخر من خلال زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المولدة محلياً.
- تم الإنتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بإنشاء أول محطة طاقة من خلال معالجة النفايات في مكب زهرة الفنجان في محافظة جنين ومن المتوقع العمل على طرح العطاءات التنافسية في هذا المجال خلال الفترة القادمة 2021-2020 حيث ستعمل هذه المحطة على توليد الكهرباء بسعة تقارب 27 ميجاواط حسب الدراسة الفنية.

- تجهيز العروض التنافسية لمطوري محطات الطاقة الشمسية من خلال استخدام الأراضي الحكومية لهذا الغرض والذي من المتوقع ان ينعكس إيجاباً من خلال توفير فرص إستثمارية جديدة في القطاع وتخفيض تكلفة إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة.

## 1.6. تفاهمات حول نقل صلاحيات السيطرة على قطاع الكهرباء الى الحكومة الفلسطينية

تم التوصل في شهر ايلول من العام 2016 الى مذكرة بين الحكومة الفلسطينية والجانب الآخر لتسوية الديون السابقة على قطاع الكهرباء من الجانب الفلسطيني لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية وبما يشمل التوصل إلى إتفاقية شراء للكهرباء بين شركة الكهرباء الإسرائيلية والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء. حيث سيتيح هذا الإتفاق لسلطة الطاقة بإعادة هيكلة وتطوير نظام النقل والتوزيع الكهربائي وبناء نظام انتاج كهربائي وطني يفي بإحتياجات السوق الفلسطيني.

وتتلخص هذه الإتفاقية فيما يلي:

- تسوية الديون القائمة حالياً بين شركة كهرباء اسرائيل من جهة وبين شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية والهيئات المحلية من جهة أخرى.
- تشكيل لجان من الطرفين للتفاوض على التوصل لإتفاقية لشراء الطاقة الكهربائية من شركة كهرباء اسرائيل بحيث تعالج هذه الإتفاقية الجوانب الفنية والمالية والقانونية للعلاقة بين شركة كهرباء إسرائيل والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء.
- نقل صلاحيات ملكية وادارة خطوط التزويد ونقاط الربط الكهربائي التي تزود فلسطين من شركة كهرباء إسرائيل إلى الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء.
- بدأت الطواقم الفلسطينية والإسرائيلية بمفاوضات لإنجاز إتفاقية شراء طاقة شاملة ولكن هذه المفاوضات لم تثمر بإنجاز الاتفاقية النهائية بسبب التعنت الإسرائيلي في منح الحقوق الفلسطينية في هذا المجال، وعليه فقد قامت الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وبالتنسيق والتعاون مع سلطة الطاقة بتوقيع إتفاقية مؤقتة لتشغيل محطة تحويل الكهرباء في منطقة الجلمة (جنين) وهو ما سيتم إعتماده كوسيلة مؤقتة لتشغيل باقي محطات التحويل في الضفة الغربية لحين الإنتهاء من التوصل لاتفاقية نهائية مع الجانب الآخر.
- أنهت السلطة الفلسطينية في بداية العام 2020 كافة الديون المترتبة على الشركات ال
- فلسطينية والهيئات المحلية وشركة كهرباء محافظة القدس بشكل كامل.

# القسم الثاني

نبذه عن قطاع الطاقة في فلسطين

# القسم الثاني

## 2. نبذه عن قطاع الطاقة في فلسطين

### 2.1. لمحة عامة

يتكون قطاع الطاقة في فلسطين من ثلاث قطاعات فرعية هي الكهرباء، الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وقطاع الهيدروكربون ( الغاز والبترول) بحيث تشرف سلطة الطاقة والموارد الطبيعية على الكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بينما تشرف الهيئة العامة للبترول التي تم تأسيسها عام 1995 على قطاع الغاز ومشتقات البترول وقد تم ضمها تحت مظلة وزارة المالية وذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء عام 2008.

و يختلف قطاع الطاقة في فلسطين عن مثيلاته في الدول المجاورة من عدة جوانب اهمها التأثير الواضح للوضع السياسي الراهن المتمثل في استمرار الإحتلال الاسرائيلي لفلسطين والذي يعيق تنفيذ معظم خطط الحكومة الفلسطينية في تطوير وتنمية هذا القطاع ، وعدم القدرة على إستغلال مصادر الطاقة المحلية وقلة الموارد المالية الضرورية لتنمية القطاع خاصة في مجال الإنتاج المحلي للطاقة، إضافة الى عدم التواصل الجغرافي بين شقي الوطن ( الضفة الغربية وقطاع غزة).

وتبذل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية منذ تاسيسها عام 1995 جهوداً كبيرة في تطوير وتنمية هذا القطاع الحيوي والهام وذلك من خلال تنفيذ مشاريع ايصال التيار الكهربائي الى المناطق الفلسطينية، وتأهيل وتطوير شبكات التوزيع، واعداد الأطر القانونية والتشريعات والنظم الضرورية لتطوير القطاع، وبناء وتفعيل المؤسسات اللازمة لإدارة وتطوير وتشغيل القطاع بما فيها شركات توزيع الكهرباء والشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء، اضافة الى اعداد الخطط والإستراتيجيات اللازمة لتنمية وتطوير وتوحيد مكونات القطاع ورفعها الى الحكومة لإقرارها.

وتعتمد فلسطين بشكل عام على استيراد مصادر الطاقة من اسرائيل كما تقوم بإستيراد جزء بسيط من ومصر والأردن بالإضافة إلى ما يتم انتاجه من محطة توليد كهرباء غزة و يشكل 7% من اجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة محلياً.

وفيما يخص مصادر الطاقة المتجددة فما زالت تستغل بشكل أساسي في تسخين المياه من خلال اللواقط الشمسية المركبة على اسطح المنازل واستخدام الحطب والجفت لأغراض التدفئة، والتي تشكل ما يقارب 18% من إجمالي ميزان الطاقة في فلسطين. وتسعى الحكومة الفلسطينية الى توسيع استغلال مصادر الطاقة الشمسية في انتاج الكهرباء حيث تم اعتماد استراتيجية وطنية لذلك، ويتم تنفيذها حالياً ولكن بشكل بطيء بسبب عدم بسط السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية نتيجة الإحتلال الإسرائيلي الذي يعيق تنفيذ هذه الخطط وخاصة في المناطق المسماة (ج).

## 2.2. قطاع التزويد والإستهلاك للطاقة في فلسطين

## 2.3. قطـاع الكهرباء

تشـكل الطاقـة الكهربائيـة فـي فلسـطين نسـبة 31% مـن إجمالـي الطاقـة المسـتهلكة حسـب ميـزان الطاقـة المعـد مـن قبـل الجهـاز المركـزي للإحصـاء لعـام 2018، ويعتبـر القطـاع المنزلـي فـي فلسـطين المسـتهلك الأكبـر لهـذه الطاقـة بنسـبة 60%، يليـه قطـاع الخدمـات والقطـاع التجـاري 26%، ويسـتهلك القطـاع الصناعـي 13%، بينمـا القطـاع الزراعـي أقـل مـن (1%).

وتتميـز فلسـطين بارتفـاع نسـبة نمـو الطلـب علـى الطاقـة الكهربائيـة حيـث تبلـغ مـا يقـارب 7% سـنوياً، بالرغـم مـن ارتفـاع سـعر الطاقـة المسـتوردة.

ونظـراً للأوضـاع السياسـية والإقتصاديـة المحليـة، فمـا زالـت فلسـطين تفتقـر الـى مصـادر الإنتـاج المحليـة للكهربـاء لسـد احتياجـات السـوق بإسـتثناء محطـة توليـد كهربـاء غـزة ومشـاريع الطاقـة المتجـددة، حيـث تعتمـد فلسـطين بشـكل رئيسـي علـى مصـادر الإسـتيراد لهـذه الطاقـة مـن الـدول المجـاورة ومنهـا اسـرائيل ومصـر والأردن .
ويتـم تزويـد الضفـة الغربيـة بالكهربـاء مـن قبـل شـركة كهربـاء اسـرائيل مـن خـلال 237 نقطـة ربـط علـى نظـام الضغـط المتوسـط (33Kv &22Kv)، حيـث يـؤدي هـذا النظـام الـى ارتفـاع نسـبة الفاقـد الفنـي والإنقطاعـات الكهربائيـة المتكـررة، ونقـص القـدرة فـي كثيـر مـن المناطـق اضافـة الـى ارتفـاع قيمـة التعرفـة الكهربائيـة، مـع العلـم بأنـه تـم خـلال العـام 2017 تشـغيل أول محطـة تحويـل كهربـاء (جنيـن) والتـي أسـهمت بشـكل كبيـر بحـل مشـاكل العجـز فـي الكهربـاء فـي تلـك المحافظـة.

ويـدار نظـام التوزيـع حاليـاً فـي الضفـة الغربيـة مـن قبـل خمـس شـركات توزيـع هـي شـركة كهربـاء محافظـة القـدس (JDECO) وتغـذي مناطـق وسـط الضفـة الغربيـة، وشـركة كهربـاء شـمال الضفـة الغربيـة(NEDCo وشـركة كهربـاء طوبـاس (TEDCO) فـي شـمال الضفـة الغربيـة، وشـركتي كهربـاء الخليـل ( HEPCo) وكهربـاء الجنـوب (SELCo) اللتـان تديـران قطـاع التوزيـع فـي محافظـة الخليـل اضافـة الـى بعـض الهيئـات المحليـة التـي لـم تنضـم بعـد لهـذه الشـركات.

أمـا فـي قطـاع غـزة فـإن شـركة كهربـاء غـزة (GEDCo) تديـر نظـام التوزيـع الكهربائـي فـي القطـاع بشـكل كامـل، ويعانـي قطـاع غـزة مـن نقـص حـاد فـي الطاقـة الكهربائيـة حيـث ان القـدرة المتوفـرة حاليـاً للقطـاع مـن المصـادر الثلاث ( شـركة كهربـاء اسـرائيل، محطـة التوليـد ومصـر) تصـل فـي حدهـا الأقصـى الـى 220MWتشـكل فقـط 45% مـن احتياجـات القطـاع، مـع العلـم أن الخـط المصـري معطـل منـذ بدايـة العـام 2018 وهـو بحاجـة إلـى قـرار سياسـي مـن الحكومـة المصريـة لإعـادة التفعيـل، والجـدول التالـي يوضـح مصـادر التزويـد الكهربائـي الحاليـة فـي فلسـطين وخصائـص الإسـتهلاك :

| جدول رقم (1): مصادر التزويد الكهربائي لفلسطين ( كما هي عام2019 | |
|---|---|
| **الطاقة المستوردة من اسرائيل** | بلغت نسبة الطاقة الكهربائية المستوردة من شركة كهرباء اسرائيل عام 2019 ما يعادل 92.5% من اجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة محلياً، 95%في الضفة الغربية، و64 في قطاع غزة%).<br>يتم تزويد هذه الطاقة الى مراكز الإستهلاك في الضفة الغربية من خلال اكثر من 237 نقطة ربط وعبر خطوط ضغط متوسط ( 22Kv & 33Kv) تدار من قبل شركة كهرباء اسرائيل، ويتم ايصالها الى المستهلك النهائي من خلال شبكات توزيع كهرباء تدار من قبل شركات توزيع الكهرباء والهيئات المحلية الفلسطينية، وقد بلغت القدرة القصوى في الضفة الغربية 950MW.<br>يتم تزويد الطاقة الى قطاع غزة من خلال عشر نقاط ربط على جهد 22Kv وتتولى شركة توزيع كهرباء غزة ايصالها بعد ذلك الى المستهلك النهائي، حيث بلغ اجمالي القدرة المتوفرة للقطاع من شركة كهرباء اسرائيل 120MW في العام 2019. |
| **الطاقة المستوردة من الأردن** | وتستخدم هذه الطاقة لتغذية مدينة اريحا حيث ان الربط الكهربائي ما زال على نظام الجهد المتوسط (وتستخدم هذه الطاقة لتغذية مدينة اريحا حيث ان الربط الكهربائي ما زال على نظام الجهد المتوسط (33KV)، حيث بلغت سعة الطاقة المستوردة من الشركة الوطنية الاردنية 36MW.<br>تم التوقيع مع الشركة الوطنية الأردنية في العام 2019 على رفع سعة الخط الحالي لتصل إلى 80 ميغا واط، وانشاء خط ربط على الجهد العالي مع الضفة الغربية وذلك كمقدمة لتبادل الطاقة بكميات أكبر. |
| **الطاقة المستوردة من مصر** | الربط القائم حالياً هو على جهد 22Kv حيث يتم تغذية جنوب قطاع غزة من خلال ثلاث خطوط بقدرة 32MW مع العلم بأن هذا الربط معطل منذ بداية العام 2018. |
| **الطاقة المنتجة من محطات الطاقة الشمسية** | تبلغ السعة الإجمالية لمحطات وأنظمة الطاقة الشمسية العاملة والموصولة إلى الشبكة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 80MW (60MW الضفة الغربية و20MW قطاع غزة) مع مراعاة صعوبة بناء محطات طاقة شمسية بقدرات عالية في المناطق المسماة (ج) والمنطقة الحدودية في قطاع غزة بسبب الممانعة الاسرائيلية. |

جدول رقم (2) : كمية الطاقة المشتراة في المناطق الفلسطينية ومصدرها 2018

| السنة | اسرائيل | | محطة توليد غزة | الدول المجاورة | | مجموع استهلاك قطاع غزة | مجموع استهلاك الضفة الغربية | مجموع الاراضي الفلسطينية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قطاع غزة | الضفة الغربية | | مصر | الاردن | | | |
| | Mwh | Mwh | Mwh | Mwh | Mwh | Mwh | Mwh | Mwh |
| 2018 | 1,014,628 | 4,776,511 | 253,525 | 36,520 | 88,099 | 1,304,673 | 4,864,610 | 6,169,283 |

## قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي تعاني منها فلسطين، خاصة ارتفاع اسعار الكهرباء المستوردة، اضافة الى ندرة مصادر الطاقة التقليدية، فقد تنبهت الحكومة الفلسطينية الى ضرورة استغلال مصادر الطاقة المتجددة كأحد الحلول المتاحة لتعويض النقص في القدرات المتوفرة علاوة على زيادة نسبة الطاقة المولدة محلياً وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية وخاصة الجانب الآخر، كما تنبهت سلطة الطاقة الى أهمية تطوير مفاهيم كفاءة الطاقة وتطبيقها في مختلف القطاعات للحد من استهلاك الطاقة.

حتى بداية عام 2012 كانت النشاطات المتعلقة باستغلال مصادر الطاقة المتجددة في فلسطين مقتصرة على الطاقة الشمسية (الطاقة الحرارية) التي تستغل في تسخين المياه للمباني السكنية بالاضافة الى استغلال الحطب والجفت في مجال التدفئة، حيث يقدر استغلال المصادر المتجددة (الحرارية) بحوالي 18% من مجمل استهلاك الطاقة في فلسطين، ويبلغ معدل النمو السنوي لاستخدام الطاقة الشمسية حوالي 2.5%. إلا أن انتاج الكهرباء اعتماداً على الطاقة المتجددة بدأ يخط طريقه في السنوات القليلة الماضية في فلسطين.

**وفيما يلي أهم الخطوات التشريعية والسياسية والحوافز التي أقرت للنهوض بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:**

1- اعداد الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة، حيث صدر القرار بقانون رقم (14) للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في فلسطين في أيار من العام 2015 الذي يحدد الآليات الخاصة ببناء محطات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة واحجامها وطريقة الربط لهذه المحطات على شبكات النقل والتوزيع ، وآليات التعاقد لإنشاء هذه المحطات والتعليمات الخاصة بمنح التراخيص للقطاع الخاص لانشاء هذه المحطات، اضافة الى اللوائح والنظم المتعلقة بالحوافز التي تقدمها الحكومة لتشجيع الإستثمار في هذا القطاع.

2- قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية باعداد الخطة الإستراتيجية لقطاع الطاقة المتجددة والتي تم اقرارها في آذار من العام 2012 ، حيث حددت هذه الإستراتيجية هدفاً استراتيجياً ينص على استغلال مصادر الطاقة المتجددة بحيث تصل نسبة الكهرباء المنتجة من هذه المصادر الى 5% من مجمل الطاقة المستهلكة محلياً بحلول العام 2020 والتي تعادل 130 ميغا واط، و7% حتى العام 2022 والتي تعادل 200 ميغاواط.

3- اصدار التعليمات الخاصة بالمبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية للمنازل عام 2012. اصدار التعليمات الخاصة بصافي القياس عام 2015 بهدف تغطية الاحتياج الذاتي من الطاقة الكهربائية لمختلف القطاعات وخصوصاً قطاعي الصناعة والخدمات.

4- اصدار التعليمات الخاصة بصافي القياس عام 2015 بهدف تغطية الاحتياج الذاتي من الطاقة الكهربائية لمختلف القطاعات وخصوصاً قطاعي الصناعة والخدمات.

5- اصدار التعليمات المنظمة لمشاريع الطاقة المتجددة الكبيرة المربوطة على شبكة الكهرباء من خلال العروض المباشرة أو التنافسية بهدف الاستثمار في انتاج وبيع الطاقة الكهربائية على المستوى التجاري حيث يجري العمل حالياً على تحضير وثائق العطاءات التنافسية لإنشاء هذه المشاريع.

6- اصدار التعليمات الخاصة بتنظيم مشاريع توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بقدرات متوسطة (5 الى 999 كيلو واط).

7- اقرار رزمة حوافز من مجلس الوزراء في العام 2017 للشركات التي تقوم بالاستثمار في مجال توليد الطاقة متجددة سواء بمفهوم صافي القياس أو الانتاج لغرض البيع، على شكل حوافز ضريبية.

8- وفيما يخص كفاءة استخدام الطاقة وترشيد الإستهلاك فقد قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية باعداد الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة حيث اقرتها الحكومة الفلسطينية عام 2012، وقد حددت هذه الخطة هدفاً استرشادياً ينص على تحقيق وفر في استهلاك الطاقة الكهربائية في القطاعات المختلفة بقيمة 384 غيغا واط ساعة حتى العام 2020 ما يعادل نسبة 5% من مجمل الاستهلاك النهائي للكهرباء. وتم تحديث هذا الهدف مطلع العام 2020 باستهداف توفير 66 غيغا واط ساعة سنوياً والذي يشكل نسبة 1% من مجمل الطاقة المستهلكة محلياً حتى العام 2022.

**وفيما يلي أهم الخطوات المساندة والمبادرات والسياسات المكملة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة:**

1 تم اعداد جميع الوثائق الإسترشادية والدراسات الخاصة بمصادر الطاقة المتجددة في فلسطين مثل أطلس الرياح والأطلس الشمسي.

2 تقوم سلطة الطاقة بتنفيذ مشروع تزويد المدارس الحكومية بأنظمة الخلايا الشمسية كمصدر طاقة آمن ونظيف يساهم في تلبية احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وخفض فاتورة الكهرباء كما ويساهم في تحسين العملية التعليمية من خلال التعاون بين سلطة الطاقة ووزارة التربية والتعليم.

3 تم انشاء الصندوق الدوار بالتعاون مع الوكالة الفرنسية لكفاءة الطاقة بمبلغ يقارب 1.5 مليون يورو للاستثمار بمجال كفاءة الطاقة في القطاع العام الفلسطيني.

4 تم تطوير برنامج (SUNREF Palestine) بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية والبنوك المحلية بمبلغ 25 مليون يورو بالمرحلة الاولى لمنح قروض لاستثمارات القطاع الخاص في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة تتضمن منحة قد تصل الى 30% من قيمة القرض حسب نوع ومكان المشروع المقدم.

5 تـم انشـاء بعـض المشـاريع التجريبيـة الصغيـرة لاسـتخدامات الطاقـة الشمسـية فـي توليـد الكهربـاء لتغذيـة عيـادات خارجيـة ومـدارس وتجمعـات بدويـة بالاضافـة الـى انـارة تجمعـات سـكنية صغيـرة بعيـدة عـن شـبكات الكهربـاء.

6 وتقـوم حاليـاً سـلطة الطاقـة باسـتكمال المراحـل الأخيـرة مـن طـرح عطـاء تنافسـي مـع القطـاع الخـاص لانشـاء ثلاثـة محطـات توليـد كهربـاء باسـتخدام الطاقـة الشمسـية فـي مختلـف محافظـات الضفـة الغربيـة بقـدرة إجماليـة تتـراوح مـن (12-10) ميغـاواط كمرحلـة أولـى مقدمـة لمراحـل بقـدرات أكبـر، اضافـة الـى انشـاء محطـة بقـدرة 30 ميغـاواط فـي منطقـة شـرق الخليـل بدعـم مـن الحكومـة الصينيـة.

7 وبالإجمـال بلـغ مجمـوع القـدرات التـي تـم تركيبهـا فعليـاً حتـى نهايـة العـام 2019 حوالـي80 ميغـاواط حيـث تنتـج هـذه الأنظمـة مايعـادل 136 غيغـاواط سـاعة سـنوياً، ومانسـبته 2.3% مـن مجمـل الطاقـة المسـتهلكة فـي دولـة فلسـطين، ومـن المتوقـع ان ترتفـع هـذه النسـبة بشـكل كبيـر بعـد الانتهـاء مـن بنـاء المحطـات المرخـص لهـا خـلال العـام القـادم والحوافـز التـي سـتقدمها الحكومـة لتشـجيع الاسـتثمارفي هـذا القطـاع.

8 تـم تنفيـذ العديـد مـن مشـاريع التدقيـق الطاقـي فـي مختلـف القطاعـات المسـتهلكة للكهربـاء، اضافـة الـى العديـد مـن برامـج التوعيـة المجتمعيـة عـن كيفيـة الحفـاظ علـى الطاقـة وترشـيد الإسـتهلاك وذلـك بدعـم مـن الـدول المانحـة وبتمويـل ذاتـي.

**كمـا قامـت سـلطة الطاقـة بتحديـد آليـات الاسـتثمار فـي الطاقـة المتجـددة والتـي تتلخـص بمـا يلـي:**

- المبـادرة الفلسـطينية للطاقـة الشمسـية: تتكـون هـذه المبـادرة مـن ثلاثـة مراحـل. حيـث تهـدف هـذه المبـادرة الـى إقامـة مشـاريع صغيـرة متفرقـة بقـدرة حتـى 5 كيلـو واط لـكل مشـروع يتـم تركيبهـا علـى أسـطح المنـازل، والـذي يخضـع للتعرفـة المميـزة التـي يوصـي بهـا مجلـس تنظيـم قطـاع الكهربـاء ويراجعهـا دوريـاً، وذلـك بهـدف الحصـول علـى 5 ميغـا واط، اي مـا يقـارب 1000 منـزل.
- المبـادرة الفلسـطينية للطاقـة الشمسـية: تتكـون هـذه المبـادرة مـن ثلاثـة مراحـل. حيـث تهـدف هـذه المبـادرة الـى إقامـة مشـاريع صغيـرة متفرقـة بقـدرة حتـى 5 كيلـو واط لـكل مشـروع يتـم تركيبهـا علـى أسـطح المنـازل، والـذي يخضـع للتعرفـة المميـزة التـي يوصـي بهـا مجلـس تنظيـم قطـاع الكهربـاء ويراجعهـا دوريـاً، وذلـك بهـدف الحصـول علـى 5 ميغـا واط، اي مـا يقـارب 1000 منـزل.
- نظـام صافـي القيـاس: تنطبـق علـى المشـاريع ذات القـدرات الأعلـى مـن (5) كيلـو واط فـي جميـع القطاعـات، وذلـك بهـدف تغطيـة الاحتيـاج الذاتـي مـن الطاقـة الكهربائيـة بنسـبة تصـل إلـى 100% مـن قيمـة الاسـتهلاك باسـتخدام أحـد مصـادر الطاقـة المتجـددة وبحـد أقصـى 1000 كيلـو واط.

- العروض المباشرة والتنافسية: تنفيذ مشاريع من خلال طرح عطاءات او استدراج عروض على أسس تنافسية وفقاً للقوانين النافذة ذات العلاقة لإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية التجارية بغرض بيع الطاقة المنتجة. حيث تم اصدار التعليمات المنظمة لمشاريع الطاقة المتجددة الكبيرة المربوطة على شبكة الكهرباء من خلال العروض المباشرة أو التنافسية بهدف الاستثمار في انتاج وبيع الطاقة الكهربائية على المستوى التجاري.

تشكل نسبة الطاقة المنتجة من مشتقات البترول ما يعادل 50% من احتياجات السوق المحلي من الطاقة، وتستورد جميع منتجات الغاز والبترول التي يحتاجها السوق المحلي بالكامل من الجانب الاسرائيلي، كما ويقدر النمو في الإستهلاك السنوي من هذه المشتقات بحوالي 7.1%.

ويدار حالياً قطاع الغاز والبترول من قبل الهيئة العامة للبترول التي تتبع وزارة المالية وذلك بقرار من مجلس الوزراء حيث تتولى وزارة المالية والإدارة العامة للبترول الدور الرقابي و الاشراف المالي والاداري على القطاع مثل عقد اتفاقيات الشراء لمشتقات النفط والغاز من اسرائيل، ووضع الأسعار الشهرية للمحروقات والغاز، ومنح التراخيص اللازمة لإنشاء محطات المحروقات والغاز والرقابة على الجودة والمواصفات الفنية ومعايير السلامة العامة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بتوفير احتياجات السوق المحلي من هذه المشتقات.

أما ما يخص المصادر المتوفرة محلياً من هذه المشتقات، ومنذ ان تم اكتشاف حقل الغاز الطبيعي في بحر غزة عام 1999، قامت الحكومة الفلسطينية بمنح امتياز لتطوير هذا الحقل لشركة (بريتش غاز) سعياً منها لإستغلال هذا المصدر في تغطية احتياجات السوق المحلي من الغاز سواء في الإستخدامات المنزلية او الصناعية او لتوليد الكهرباء الا ان الوضع السياسي الذي تعاني منه فلسطين والمتمثل بشكل رئيسي في استمرار الإحتلال الإسرائيلي يحول دون ذلك، اضافة الى توفر معلومات علمية مؤكدة عن وجود حقل للبترول في الضفة الغربية في منطقة شمال غرب رام الله. وقد قامت الحكومة الفلسطينية بمنح امتياز لتطوير حقل بترول رنتيس لإئتلاف وطني بقيادة صندوق الإستثمار الفلسطيني في شهر تموز 2016.

وكخطوة هامة نحو استكمال الجاهزية الفنية القانونية والمؤسساتية لإستغلال وتطوير هذا القطاع الحيوي، وبناء على قرار اللجنة الوزارية للهيدروكربون عام 2013، فقد قامت سلطة الطاقة باعداد خطة شاملة لإعادة هيكلة وتطوير قطاع الهيدروكربون في فلسطين وذلك من خلال دراسة استشارية تم انجازها نهاية العام 2015 من قبل استشاري دولي متخصص وبدعم من الإتحاد الأوروبي، حيث تشمل هذه الخطة جميع الأطر القانونية والمؤسساتية والفنية الخاصة ببناء هذا القطاع بشكل يضمن استغلال

وتطوير المصادر المكتشفة محلياً بالكفاءة القصوى ، وايضاً بناء وتطوير وتشغيل البنية التحتية لهذا القطاع بحيث تكون قادرة على توفير احتياجات السوق المحلي الحالية والمستقبلية، اضافة الى جعل هذا القطاع رافداً حيوياً لخزينة الدولة وليس عبئاً عليها، حيث تقوم الحكومة حالياً بمراجعة هذه الخطة تمهيداً لإقرارها وذلك للبدء فوراً بتنفيذها.

وإتخذ مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2018 قراراً بتكشيل مجلس إدارة مؤقت للهيئة العامة للبترول لحين إقرار قانون جديد خاص بهيئة البترول (قانون الهيدروكربون).

ضمن توجهات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر والخاصة بالانفكاك عن الجانب الآخر أقرت الحكومة الفلسطينية مبدأ إستيراد المحروقات من خلال المملكة الأردنية الهاشمية، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم بهذا الخصوص مع الجانب الأردني ولكن الجانب الآخر لا زال يتعمد المماطلة في منح الموافقات الخاصة لتنفيذ هذه التفاهمات.

| القطاع الاقتصادي | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | | 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة | العدد | القيمة |
| صناعي (تشمل مشاريع الطاقه) | 15 | 5.2 | 10 | 6.5 | 26 | 39.7 | 18 | 26.4 | 43 | 50.4 |
| سياحي | 1 | 0.6 | 2 | 1.1 | 5 | 5.4 | 4 | 9.9 | 8 | 10.2 |
| زراعي | 0 | 0.0 | 1 | 0.3 | 7 | 6.0 | 2 | 0.5 | 1 | 1.3 |
| طاقة متجددة | - | - | - | - | - | - | 5 | 2.3 | - | - |
| خدمات أخرى | 0 | 0.0 | 1 | 1.2 | 3 | 13.5 | 1 | 3.1 | 2 | 2.9 |
| المجموع | 16 | 5.8 | 14 | 9.1 | 41 | 64.6 | 30 | 42.2 | 54 | 64.8 |

## 2.4. ميزان الطاقة

الجدول التالي يلخص مجمل استهلاك السوق المحلي من عناصر الطاقة المختلفة خلال عام 2018

جدول رقم (4) : ميزان الطاقة للعام 2018

| Flows | Energy Products | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | Solar Energy (MWh) | Wood and Charcoal (Ton) | Olive Cake (Ton) | Bitumen (Ton) | Oils and Lubricants (Ton) | LPG (Tons) | Fuel Oil (1000 Liter) | Kerosene (1000 Liters) | Gasoline (1000 Liters) | Diesel (1000 Liters) | Electricity (MWh) |
| 1.1 Primary production | 1,604,870 | 221,414 | 23,738 | - | - | - | - | - | - | - | 60,000 |
| 1.2 Imports | - | 3,725 | - | 33,607 | 4,313 | 167,424 | 6,484 | 1,008 | 305,986 | 646,474 | 5,915,758 |
| 1.3 Exports | - | -626 | - | - | -80 | - | - | - | - | - | - |
| 1.4 Stock change | - | | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **1.Total energy supply** | **1,604,870** | **224,513** | **23,738** | **33,607** | **4,233** | **167,424** | **6,484** | **1,008** | **305,986** | **646,474** | **5,975,758** |
| 2. Statistical differences | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **3.Transformation** | - | - | - | - | - | - | - | - | **-7,128** | **-81,285** | **360,427** |
| 3.1 Electricity plants | - | - | - | - | - | - | - | - | -7,128 | -81,285 | **360,427** |
| 4. Losses | 802,435 | - | - | - | - | - | 2 | 3 | 2,448 | 1,616 | 760,342 |
| **5. Final consumption** | **802,435** | **224,513** | **23,738** | **33,607** | **4,233** | **167,424** | **6,482** | **1,005** | **296,410** | **563,573** | **5,575,843** |
| **5.1. Final energy consumption** | **802,435** | **224,513** | **23,738** | **-** | **-** | **167,424** | **6,482** | **1,005** | **296,410** | **563,573** | **5,575,843** |
| 5.1.1 By industry | - | 7,000 | 5,935 | - | - | 14,190 | 3,241 | 130 | 1,536 | 9,837 | 714,705 |
| **5.1.2 By transport** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **4,500** | **-** | **-** | **289,925** | **539,465** | **-** |
| 5.1.2.1 Road | - | - | - | - | - | 4,500 | - | - | 289,925 | 539,465 | **-** |
| **5.1.3 By household and other sectors** | **802,435** | **217,513** | **17,803** | **-** | **-** | **148,734** | **3,241** | **875** | **4,949** | **14,271** | **4,861,138** |
| 5.1.3.1 Households | 802,435 | 211,574 | 17,803 | | - | 133,594 | - | 818 | - | 2,303 | 3,358,894 |
| 5.1.3.2 Agriculture | - | - | - | - | - | 2,207 | - | 29 | 3,339 | 4,678 | 29,379 |
| 5.1.3.3 Commerce & public services | - | 5,939 | - | - | - | 12,933 | 3,241 | 28 | 1,610 | 7,290 | 1,472,865 |
| **5.2 Non energy use** | **-** | **-** | **-** | **33,607** | **4,233** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** |

ومن الجدول السابق يمكن استنتاج مايلي:

1. تشكل الطاقة المستهلكة في السوق المحلي من مشتقات البترول وغاز الطهي النسبة الكبرى من اجمالي السوق المحلي حيث يستهلك قطاع النقل والمواصلات الجزء الأكبر من هذه الطاقة.
2. تشكل الطاقة الكهربائية المستهلكة سنويا نسبة ( 33% - 32%) من اجمالي استهلاك السوق المحلي.

## 2.5. نمو الطلب على الطاقة في فلسطين

تبين الدراسات الإحصائية عن الأعوام السابقة ارتفاعاً كبيراً في معدل النمو على الطاقة في فلسطين حيث يصل معدل نمو القدرة السنوي الى 5.8% سنوياً بينما يصل معدل نمو استهلاك الطاقة الى 7% سنويا.

وقد بلغ عدد سكان فلسطين عام 2019 حوالي 5 مليون نسمة حسب تقرير جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني وبمعدل نمو سكاني سنوي يصل الى 2.8% مما يعتبر سبباً من اسباب التزايد الكبير في معدلات النمو في الطلب على الطاقة باشكالها المختلفة.

وقد قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية باجراء دراسات عديدة على توقعات نمو والجدول التالي يوضح الطلب على الطاقة واحتياجات السوق المحلي حتى العام 2030. .التوقعات المستقبلية لإحتياجات السوق المحلي من الطاقة الكهربائية

جدول رقم (5) : التوقعات المستقبلية لإحتياجات السوق المحلي من الطاقة الكهربائية

| Year | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | 2025 | 2026 | 2027 | 2028 | 2029 | 2030 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| POWER (MW) | 1221 | 1291 | 1365 | 1441 | 1521 | 1605 | 1690 | 1790 | 1885 | 1970 | 2065 | 2160 | 2220 | 2335 |
| Energy (Twh) | 5.28 | 5.67 | 6.05 | 6.49 | 6.93 | 7.41 | 7.92 | 8.47 | 9.05 | 9.65 | 10.31 | 11 | 11.77 | 12.85 |

## 2.6. الإطار القانوني لقطاع الطاقة

لقد تم انجاز العديد من القوانين والتشريعات واللوائح والنظم المتعلقة بادارة وتشغيل

وتنظيم قطاع الطاقة في فلسطين والمؤسسات العاملة في هذا القطاع وهي

وقد بلغ عدد سكان فلسطين عام 2019 حوالي 5 مليون نسمة حسب تقرير جهاز الإحصاء قرار رقم (12/ 1995) : والخاص بانشاء سلطة الطاقة وتحديد صلاحياتها ومسؤلياتها

القرار بقانون رقم (13/2009) بشأن قانون الكهرباء العام: وهو القانون الرئيسي الذي

ينظم قطاع الكهرباء ويحدد المؤسسات العاملة في القطاع ويرسم هيكليتها ويحدد دورها ومسوؤلياتها

كما وعدل القانون في مهام وصلاحيات سلطة الطاقة تماشياً مع ما تم اقراره من مؤسسات اخرى عاملة في القطاع اناط بها القانون بعض المهام والصلاحيات التي كانت سابقاً تتبع لسلطة الطاقة

القرار بقانون رقم (2002/4) بشأن المصادر الطبيعية في فلسطين والذي ينظم عمليات التنبؤ والإستكشاف والإستغلال للمصادر الطبيعية.

- قرار مجلس الوزراء لعام 1994 بشأن انشاء الهيئة العامة للبترول لتتولى مهام ادارة مشتقات البترول والغاز في فلسطين وتحديد اسعارها في السوق المحلي.
- قرار مجلس الوزراء لعام 2003 بشأن نقل الهيئة العامة للبترول تحت مظلة وزارة المالية.
- قرار مجلس الوزراء لعام 2008 بشأن نظام التراخيص لمحطات الوقود والغاز ومركبات نقل مشتقات البترول والغاز.
- القرار بقانون رقم (14) بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في فلسطين لعام 2015 والذي يعنى بتشجيع استغلال مصادر الطاقة المتجددة ويحدد مهام المؤسسات ذات العلاقة بهذا القطاع ومنها سلطة الطاقة ، مركز ابحاث الطاقة ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء، اضافة الى الآليات المتعلقة بإنشاء محطات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة واحجامها واليات التعاقد على انشائها.
- قوانين وقرارات اخرى لاتتعلق بالقطاع بشكل مباشر ولكن ترتبط بآليات تشغيل وادارة القطاع مثل قانون تشجيع الاستثمار وقانون البيئة.
- تم تشكيل مجلس إدارة مؤقت للهيئة العامة للبترول في العام 2018 وتم الطلب من المجلس وضع تصور خاص بإعادة هيكلة قطاع الهيدروكربون بما يتوافق مع التوجه الخاص بفصل الصلاحيات الخاصة بإدارة قطاع الهيدروكربون (التشريعات التنظيمية، السياساتي، التجاري)

ومما سبق يتضح انه من الضروري العمل على استكمال الأطر القانونية المتعلقة بقطاع الهيدروكربون من خلال إستكمال تحضير والمصادقة على قانون الهيدروكربون).

## 2.7. الإطار المؤسساتي لقطاع الطاقة

### 2.7.1 قطاع الكهرباء

قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية منذ اقرار قانون الكهرباء العام رقم (13) للعام 2009 بتنفيذ خطة شاملة هدفت الى اعادة هيكلة القطاع وبناء المؤسسات االضرورية لإدارة وتطوير قطاع الكهرباء وضمان تطوره وفاعليته حيث تم انشاء وتفعيل المؤسسات التالية :

**سلطة الطاقة والموارد الطبيعية :**

- وتتولى مهام وضع السياسات والقواعد العامة المتعلقة بتطوير قطاع الكهرباء ومنح التراخيص وعقد الاتفاقيات اللازمة لمشروعات توليد الطاقة الكهربائية بكافة مصادرها، والربط الكهربائي مع الدول المجاورة.
- الاشراف والادارة على المنح ومصادر التمويل المقدمة للقطاع.
- الاشراف على جميع النشاطات المتعلقة بادارة وتطوير قطاعي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

- الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء: وهي شركة مملوكة بالكامل للحكومة تأسست حديثاً بمقتضى قانون الكهرباء العام وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (10/01/16/م.و/ر.ح) لعام 2013 ويناط بها مهام بناء وتطوير وادارة وامتلاك منظومة النقل الكهربائي وشراء الطاقة من مصادر التزويد محلية كانت ام من خلال الإستيراد من الدول المجاورة وبيعها لشركات توزيع الكهرباء على اساس نموذج المشتري الوحيد.
- شركات توزيع الكهرباء:حيث تم انشاء شركات توزيع الكهرباء لينا ط بها مهام ادارة وبناء وتطوير شبكات توزيع كهرباء الضغط المتوسط والمنخفض وشراء الطاقة من الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وبيعها للمستهلك.
- وتتولى حالياً شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة ادارة وتشغيل اكثر من 80% من نظام التوزيع وهي شركة كهرباء محافظة القدس وشركة توزيع كهرباء الشمال وشركة كهرباء الجنوب وشركة كهرباء الخليل وشركة كهرباء طوباس، بينما تقوم شركة كهرباء غزة بإدارة قطاع توزيع الكهرباء بالكامل في القطاع .
- والعمل مستمر على نقل توزيع الكهرباء من البلديات الى هذه الشركات للوصول الى قطاع توزيع كهرباء يدار فقط من قبل شركات التوزيع .
- مجلس تنظيم قطاع الكهرباء : حيث تم انشاؤه عام 2010 بنص قانون الكهرباء

العام ، ويناط به مهام مراقبة وتنظيم قطاع التوليد والنقل والتوزيع ، و التوصية الى سلطة الطاقة بتحديد التعرفة الكهربائية، وقبول ورفض وتجديد رخص التوليد والنقل والتوزيع، و سحبها او التنازل عنها، و ضمان جودة مستوى الخدمات الفنية والادارية التي تقدمها شركات التوزيع للمستهلكين.

### 2.7.2 الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

- مراكز ابحاث الطاقة في الجامعات الحكومية والخاصة التي تعنى بإعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بمصادر الطاقة البديلة.

وبالرغم من هذه الجهود التي قامت بها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية والمتمثلة في انشاء الأطر المؤسساتية اللازمة لإدارة وتطوير قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فما زال هناك العديد من الظروف السياسية والإقتصادية التي تحول دون استكمال تفعيل هذه الأطر بشكل كامل.

ومن اهم هذه العوائق هو الإحتلال الاسرائيلي الذي ما زال يعيق تطوير قطاع التوليد في فلسطين، و بناء نظام النقل الكهربائي، وتنفيذ الخطط المتعلقة بتوحيد نظام التزويد الكهربائي.

ولعل التقدم في استكمال ما تم التوصل اليه من اتفاق اخيراً مع شركة كهرباء اسرائيل يساعد على استكمال تنفيذ خطط الحكومة الفلسطينية الرامية الى بناء نظام كهربائي متكامل وكفؤ في فلسطين.

والجدول التالي والهياكل التنظيمية تلخص المؤسسات العاملة في قطاع الطاقة وتبين الهيكل التنظيمي الحالي لقطاعات الطاقة الفرعية (الكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة).

جدول رقم (6) : المؤسسات العاملة حالياً في قطاع الطاقة و مهامها ومسؤولياتها

| المؤسسة | المهام والمسؤليات | الإطار القانوني |
|---|---|---|
| **سلطة الطاقة والموارد الطبيعية** | وضع السياسات والقواعد العامة المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة وعرضها على مجلس الوزراء لاقرارها.<br>اعداد الدراسات ووضع التشريعات الخاصة بتطوير استغلال مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة.<br>الإشراف على تنفيذ الخطة الوطنية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.<br>التعاقد مع الدول المجاورة لغايات الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية بعد موافقة مجلس الوزراء<br>اصدار شروط وتعليمات السلامة العامة الواجب توافرها في منشآت الطاقة وأعمال التمديدات الكهربائية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.<br>اصدار المتطلبات اللازمة لتنفيذ الشروط البيئية الواجب توافرها في منشآت الطاقة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ومتابعة إصدار تلك المتطلبات وفقا للتشريعات البيئية المعمول بها.<br>مشاركة مؤسسة المواصفات والمقاييس بوضع واعتماد المواصفات والمقاييس والتعليمات الفنية الالزامية باللوازم والمعدات والتمديدات الكهربائية .<br>منح تراخيص إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة مشروعات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبيعها.<br>اصدار وتعديل كود الشبكة وكود التوزيع والزام الشركات بهما .<br>تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وفقاً لاحكام القانون | قانون الكهرباء العام |
| **مجلس تنظيم قطاع الكهرباء** | مراقبة أنشطة توليد ونقل وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية في اطار الالتزام بالقوانين واللوائح والانظمة المعتمدة.<br>وضع الضوابط التي تكفل المنافسة المشروعة في انشطة انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ضماناً لمصالح المستهلك.<br>التحقق من أن تكلفة انتاج ونقل وتبادل وتوزيع الطاقة الكهربائية تضمن مصالح جميع الاطراف المعنية بالقطاع الكهربائي.<br>ضمان جودة مستوى الخدمات الفنية والادارية التي تقدمها شركات التوزيع للمستهلكين.<br>مراقبة تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالتوليد والنقل والتوزيع والبيع.<br>انشاء قاعدة بيانات بالمعلومات الفنية والمالية والاحصائية ونشرها وفقاً للتعليمات التي تصدرها سلطة الطاقة<br>التوصية الى سلطة الطاقة بتحديد التعرفة الكهربائية ورسوم الاشتراك وبدل تكاليف التمديدات والتامينات والخدمات الأخرى اللازمة لايصال التيار الكهربائي للمستهلك بعد التشاور مع الجهات ذات العلاقة ومع مراعات مقاربة الاسعار بين مختلف محافظات الوطن.<br>التوصية لسلطة الطاقة بقبول او رفض الرخص او تجديدها او سحبها او التنازل عنها لشركات التوليد والتوزيع.<br>مراقبة التزام الشركات المرخصة للتوليد او التوزيع بالشروط الواردة في الرخص. | قانون الكهرباء العام واللوائح والنظم المقرة من مجلس الوزراء |
| شركات توزيع الكهرباء | شراء الطاقة من الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وتوزيعها على المستهلكين حسب التعرفة الموحدة التي تضعها سلطة الطاقة.<br>حماية البيئة والسلامة العامة وتقديم الخدمة للمستهلكين بشكل كفؤ ووفقاً للمواصفات والمقاييس المعتمدة.<br>إعداد الخطط لتطوير شبكات التوزيع وتقديمها دورياً إلى مجلس تنظيم قطاع الكهرباء، على أن تلتزم الشركات بتنفيذ المشاريع والأعمال المعتمدة في الخطط المذكورة ضمن البرامج الزمنية المحددة لها. | قانون الكهرباء العام،<br><br>اللوائح والنظم المقرة من مجلس الوزراء |

| المؤسسة | المهام والمسؤليات | الإطار القانوني |
|---|---|---|
| **الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء** | تملُّك وتطوير وادارة وصيانة نظام النقل الكهربائي وفقا للقانون، وما يترتب على ذلك من اقامة وصيانة محطات تحويل الجهد العالي.<br>بناء محطات تحويل جديدة وتوسعة المحطات القائمة كلما لزم الأمر.<br>شراء الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة وبيعها لشركات التوزيع الكهرباء.<br>ادارة نقاط الربط الكهربائي للهيئات المحلية غير المنضمة لشركات توزيع الكهرباء | قانون الكهرباء العام<br>اللوائح والنظم المقرة من مجلس الوزراء |
| **مراكز ابحاث الطاقة والمؤسسات التعليمية والبحثية** | المساهمة في ايجاد الحلول العلمية المناسبة لمشاكل الطاقة والبيئة وعمل دراسات وابحاث من اجل استغلال مصادر الطاقة المتاحة وخاصة مصادر الطاقة المتجددة.<br>اعداد جيل من الخبراء والمختصين في بحوث ودراسات الطاقة والبيئة و نشر الوعي اتجاه الطاقة والبيئة في المجتمع الفلسطيني<br>المساهمة في تقييم استخدامات الموارد الطبيعية والحيوية في فلسطين<br>تجربة التقنيات الحديثة في مجالات التطوير الطاقي والبيئي وإمكانية توطينها<br>العمل على خلق المناخ لحوار موضوعي ومشاركة مستمرة من جميع شرائح المجتمع الفلسطيني من أجل ضمان تنمية مستدامة في فلسطين.<br>اعداد الدراسات الخاصة بترشيد استهلاك الطاقة | القوانين والأنظمة ذات العلاقة قانون الكهرباء العام، قانون الطاقة المتجددة، اللوائح والنظم المقرة من مجلس الوزراء |
| **القطاع الخاص** | المساهمة الفاعلة في بناء نظام انتاج طاقة وطني وذلك من قبل شركات يتم ترخيصها لهذه الغاية.<br>الاستثمار في بناء محطات انتاج الكهرباء من مصادر الطاقة البديلة | قانون الكهرباء العام، القوانين والأنظمة ذات العلاقة |
| **وزارة المالية**<br>**الهيئة العامة للبترول** | توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج الخاصة بتطوير قطاع الكهرباء<br>توفير التمويل للازم لتنفيذ برامج الطاقة المتجددة وتشجيع استخدامها<br>شراء مشتقات البترول وغاز الطهي من مصادر البيع المتاحة وبيعه لمحطات توزيع البترول والغاز. | قانون الكهرباء العام،<br>اللوائح والنظم المقرة من مجلس الوزراء قرارات مجلس الوزراء ذات الصلة |
| **الدول المانحة** | تقديم التمويل اللازم لتطوير قطاع الطاقة<br>المساهمة في اعداد الدراسات الخاصة بتطوير قطاع الطاقة<br>توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج الخاصة بتطوير قطاع الكهرباء<br>توفير التمويل للازم لتنفيذ برامج الطاقه المتجددة وتشجيع استخدامها | قانون الكهرباء العام،<br>اللوائح والنظم المقرة من مجلس الوزراء |
| **المركز الفلسطيني للإحصاء** | المشاركة في اعداد البيانات الخاصة بقطاع الطاقة وتحديثها<br>المساهمة في اعداد الدراسات الخاصة بتطوير قطاع الطاقة | قانون الكهرباء العام،<br>اللوائح والنظم المقرة من مجلس الوزراء |

شكل (1) : الهيكل التنظيمي الحالي لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

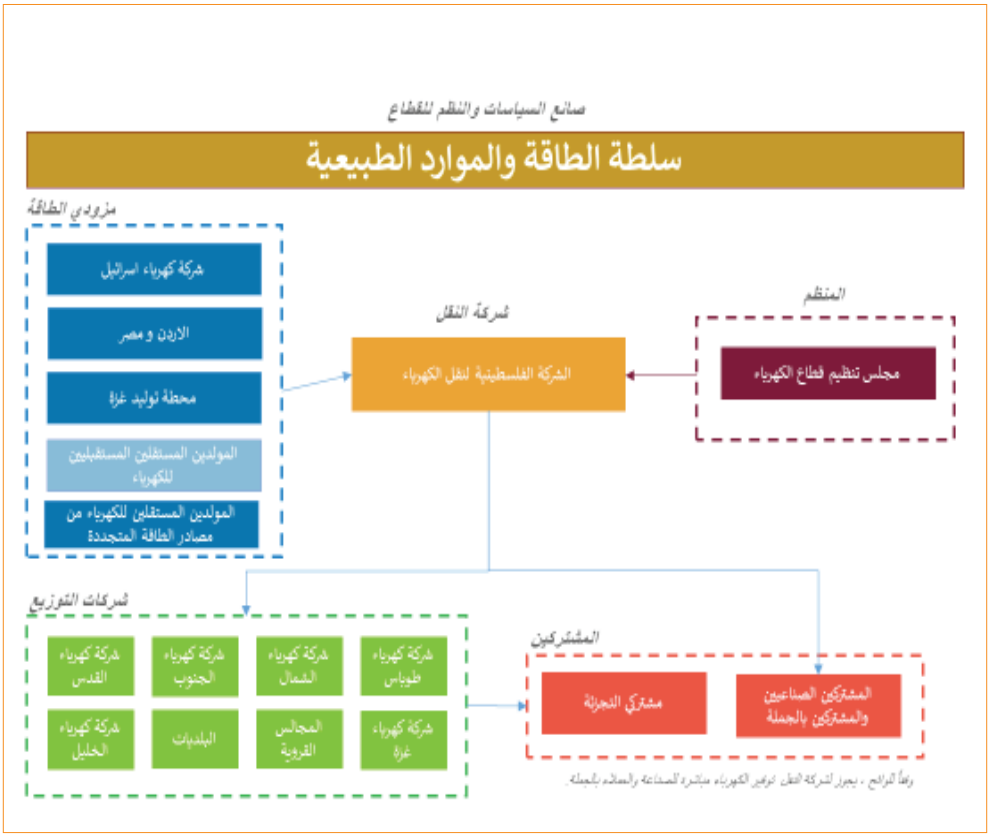

# القسم الثالث

## تحليل الوضع القائم لقطاع الطاقة في فلسطين
## التحديات والمعيقات

# القسم الثالث

## 3. الفصل الثالث : تحليل الوضع القائم لقطاع الطاقة في فلسطين - التحديات والمعيقات

### 3.1. التحديات التي يواجهها قطاع الطاقة في فلسطين

ان التحديات الجيوسياسية والإقتصادية التي تواجهها فلسطين تفرض واقعاً صعباً يجب ان يؤخذ بالإعتبار في عملية اعادة هيكلة وبناء قطاع الطاقة في فلسطين، حيث ما زال القطاع بمكوناته الثلاث يعاني من الكثير من التحديات التي تعيق هيكلة القطاع وتطويره بالشكل المطلوب ليكون قادراً على توفير احتياجات السوق المحلي الحالية والمستقبلية.

#### 3.1.1 التحديات الجيوسياسية

- إنقسام فلسطين الى منطقتين جغرافيتين منفصلتين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وما يترتب على ذلك من اختلاف في مستوى المعيشة والنشاطات الإجتماعية والإقتصادية والذي يؤدي الى اختلاف في معدلات نمو الإستهلاك ويعيق ايضاً ربط وتوحيد النظام الكهربائي بينهما، كما ويؤثر سلباً على خطط الحكومة الفلسطينية في تفعيل الربط الإقليمي مع الدول المجاورة. فعلى سبيل المثال أدى الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة إلى تقليل مصادر الطاقة في قطاع غزة لأسباب سياسية (اسرائيلية) وأسباب إقتصادية متمثلة في عدم تسديد شركة كهرباء غزة المستحقات المالية المترتبة عليها الشيء الذي أثقل كاهل الموازنة العامة الفلسطينية, أما بالنسبة للمحافظات الشمالية فقد عانت هذه المحافظات من نقص المصادر من الجانب الآخر بالرغم من عدم وجود أي مستحقات مالية متراكمة على القطاع بسبب ضاهرة صافي الاقراض. أما بالنسبة لمعدلات الاستهلاك فكانت أعلى بكثير في المحافظات الشمالية بسبب توفر مصادر الطاقة وإستمرارية عمل القطاعات الصناعية بشكل إعتيادي.
- استمرارية تشرذم قطاع الكهرباء في الضفة الغربية والناجم عن سياسة الإحتلال الإسرائيلي باعاقة الخطط الحكومية الخاصة بتوحيده وادارته من قبل مؤسسات فلسطينية متخصصة مثل الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء. حيث لا زال الجانب الآخر يرفض بناء أي شبكة نقل (ضغط مرتفع) بين محافظات الضفة الغربية الشيء الذي يقلل من الفاعلية الفنية والاقتصادية لهذه الشبكات (الحد من تفريغ الطاقة الشمسية بين أريحا ورام الله).

- استمرارية الإعاقة الإسرائيلية باستغلال وتطوير مصادر الغاز والبترول الطبيعة للجانب الفلسطيني بما في ذلك حقل الغاز المكتشف في بحر غزة، واعاقة استكشاف وتطوير موارد النفط المحتملة في الضفة الغربية (حقل بترول رنتيس).
- غياب السيطرة الفلسطينية على كامل اراضي الضفة الغربية خاصة مناطق (ج) مما يعيق خطط الحكومة في استغلال موارد الطاقة الطبيعية في هذه المناطق مثل مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. حيث تكاد تكون نسب الطاقة المتجددة محدودة في المحافظات كافة بإستثناء محافظتي أريحا وطوباس بسبب وفرة الاراضي المصنفة (أ) في هذه المحافظات.
- صعوبة تنفيذ المشاريع الخاصة بالطاقة المتجددة في مناطق (ج) مما يمنع من تطوير الإستثمار في قطاع الطاقة وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص حيث يلجأ معظم المستثمرين في القطاع الخاص إلى إنشاء مشاريعهم في المناطق التي (أ) التي يملك الجانب الفلسطيني الصلاحيات الكاملة فيها الشي الذي يتسبب في تكلفة إضافية للإستثمار، وحرمان المناطق (ج) وسكانها من فرص العمل في قطاع الطاقة
- استمرار سياسة اسرائيل في اغلاق قطاع غزة ومنع الحكومة الفلسطينية من ايصال مصادر الطاقة اللازمة للسوق المحلي وخاصة الغاز الطبيعي اللازم لتشغيل محطة كهرباء غزة .
- إتفاقية باريس الإقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة اسرائيل، والتي تعيق حرية الحكومة الفلسطينية في ادارة عمليات الإستيراد لمصادر الطاقة بشكل منفرد.

### 3.1.1 التحديات الإقتصادية والديموغرافية

- استمرارية الإعتماد على اسرائيل كمزود رئيسي للطاقة بشكليها الكهرباء والغاز والبترول، وذلك لاسباب سياسية واقتصادية وفنية مما يؤدي الى ارتفاع اسعار الطاقة وعدم توفر كامل الإحتياجات من الطاقة للقطاعات الإستهلاكية المختلفة.
- ارتفاع معدلات النمو في الطلب على الطاقة وعدم انتظامها مما يشكل تحدياً كبيراً في كفاءة التخطيط لتطوير القطاع وارتفاع كلفة التطوير للبنية التحتية.

## 3.2. المعيقات القطاعية

بالإضافة الى التحديات الواردة اعلاه فإن قطاع الطاقة يعاني من عدد من المعيقات الاقتصادية والتشريعية والفنية والمؤسساتية لها علاقة بقلة الموارد الإقتصادية وغياب السيطرة الحكومية على عمليات استيراد الكهرباء وشبكات التزويد للهيئات المحلية. ومن اهم هذه المعوقات :

### 3.2.1 المعيقات الإقتصادية

- ضعف الإقتصاد الوطني وقلة الموارد المالية الحكومية اللازمة لتطوير قطاع الطاقة.
- ارتفاع نسبة الديون المترتبة عن عدم دفع الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء لمشتريات الكهرباء الشهرية من شركة الكهرباء الاسرائيلية مما يشكل عبئاً على خزينة الدولة بسبب قيام الجانب الآخر باقتطاع هذه المتأخرات من تحصيلات الضرائب والجمارك الخاصة بالجانب الفلسطيني.
- عدم إصدار الحكومة للكفالات السيادية من أجل تشجيع الاستثمار من القطاع الخاص في قطاع الطاقة.

### 3.2.2 المعيقات الفنية

- عدم وجود قدرة انتاجية محلية تفي بإحتياجات السوق المحلي من الطاقة.
- عدم وجود نظام كهربائي متكامل بجوانبه المختلفة الإنتاجية والنقل والتوزيع.
- عدم وجود مستودعات تخزين للبترول.
- عدم وجود مختبرات ذات جاهزية عالية لفحص مشتقات البترول والغاز المتداولة في السوق المحلي.

### 3.2.3 المعيقات التشريعية والتنظيمية

- عدم الالتزام بالتشريعات وخاصة في تعامل شركات التوزيع مع بعض التشريعات (صافي القياس) وبالتالي قد تحتاج الى بعض التعديل والتطوير بما يضمن إمكانية التطبيق وإلزام الجهات ذات العلاقة.
- عدم اكتمال انشاء كافة شركات التوزيع التي تدير النظام حسب المواصفات والمعايير المناسبة بسبب عدم إنضمام كافة الهيئات المحلية والبلديات لهذه الشركات.
- عدم استكمال اقرار الانظمة والتشريعات الخاصة بقطاع الهيدروكربون، وغياب الأطر المؤسساتية القادرة على ادارة قطاعات الهيدروكربون من استكشاف وتطوير ونقل وتوزيع.
- غياب الإطار السياساتي الموحد القادر على التخطيط المتكامل لقطاع الطاقة بمكوناته المختلفة ليكون قادراً على التخطيط الشامل والمتكامل لإدارة وتطوير قطاع الطاقة.

## 3.3. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات القائمة للقطاع

ان الجدول التالي يبين تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تتعلق بالقطاع وذلك من اجل تحديد المميزات التي يتمتع بها القطاع ، والسلبيات التي يعاني منها وذلك من اجل اختيار التدخلات السياساتية المناسبة التي توصلنا الى تحقيق الأهداف باقل التكاليف وبأقصر فترة زمنية .

جدول (1): تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات القائمة SWOT Analysis

| نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|
| • وصول الخدمة الى 99.5% من السكان فيما يخص الطاقة الكهربائية<br>• نظام توزيع موجود لطاقة الغاز والبترول<br>• وجود مؤسسات مراكز بحث علمي عاملة في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة<br>• البترول والغاز رافد مهم لخزينة الدولة<br>• الإنضمام لدول الربط الكهربائي الثماني<br>• وجود انتاج محلي لطاقة الكهرباء في غزة<br>• البدء بتشغيل محطات التحويل على الضغط العالي<br>• وجود ثروة طبيعية من الغاز الطبيعي<br>• نظام تسعير موحد للطاقة الكهربائية ومشتقات الغاز والبترول<br>• الاقبال الكبير من القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الطاقة وخصوصاً الطاقة المتجددة.<br>• وجود حوافز تشجيعية للإستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة | • الإعتماد شبه الكلي على اسرائيل<br>• عدم القدرة على استثمار الغاز الطبيعي المكتشف في بحر غزة.<br>• العدد الكبير لموزعي الطاقة الكهربائية (الهيئات المحلية)<br>• عدم وجود مخزون استراتيجي من البترول والغاز<br>• عدم استكمال بناء نظام النقل الكهربائي<br>• عدم استكمل التشريعات الخاصة بقطاع الهيدروكربون<br>• عدم وجود بنية معلوماتية متكاملة عن قطاع الطاقة<br>• تدني نسبة التحصيلات وعدم الدفع الكامل للطاقة الكهربائية المستهلكة ووجود بعض عمليات تهريب الوقود<br>• عدم وجود نظام انتاج طاقة كهربائية محلي في الضفة الغربية<br>• عدم وجود اتفاقية تجارية مع شركة كهرباء اسرائيل فيما يخص استيراد طاقة الكهرباء<br>• هيكلية غير واضحة ومترابطة للمؤسسات الحكومية العاملة بالقطاع<br>• عدم وجود اطار سياساتي واحد لقطاع الطاقة |
| **الفرص** | **التحديات** |
| • امكانية تنويع مصادر شراء الكهرباء وزيادة الاعتماد على الدول المجاورة ( مصر والأردن)<br>• امكانية استكمال بناء نظام النقل الوطني في الضفة الغربية<br>• توقيع اتفاقية نقل صلاحيات التزويد في الضفة الى الحكومة الفلسطينية<br>• زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة<br>• وجود تمويل من الدول المانحة للربط الكهربائي بين مصر والقطاع<br>• توفر التمويل اللازم للبدء في بناء محطة كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية (مشروع شرق الخليل)<br>• ايصال الغاز الطبيعي لمحطة توليد كهرباء غزة من مصر<br>• وجود برامج خاصة بإعادة ترتيب نظام توزيع الكهرباء الداخلي<br>• امكانية اقرار قانون الهيدروكربون واستكمال البناء المؤسساتي للقطاع<br>• امكانية توحيد مكونات الطاقة تحت اطار سياساتي واحد<br>• توفر التمويل الخاص ببناء نظام تحكم وطني بالشبكة الكهربائية<br>• امكانية البدء في بناء محطات انتاج طاقة كهرباء في الضفة الغربية<br>• زيادة الاستثمار المحلي والاجنبي في قطاع الطاقة وخلق فرص عمل جديدة | • الاحتلال الاسرائيلي وسيطرته على الحدود وعلى مناطق (ج)<br>• ادارة شركات التوزيع على اسس تجارية سليمة<br>• اتفاقية باريس الإقتصادية التي تحد من تنويع مصادر استيراد البترول والغاز<br>• تأمين وتنويع مصادر الطاقة |

### 3.4. الإحتياجات

- تفعيل نصوص قانون الكهرباء العام وخاصة في كيفية ادارة قطاع الطاقة الكهربائية ودمج كافة البلديات والمجالس المحلية والقروية ضمن اطار شركات التوزيع كل في منطقته، وترخيص المزيد من شركات توزيع الكهرباء وفق الحاجة.
- تعديل القوانين ذات الصلة بما يتلائم والتطورات الجديدة في القطاع.
- اقرار وتفعيل مسودة قانون الهيدروكربون واستكمال البناء المؤسساتي الخاص بادارة وتطوير القطاع، ووضع الانظمة والتعليمات اللازمة لتسيير عمل الهيئة.
- تفعيل قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتشجيع البحث عن مصادر الطاقة البديلة، واصدار الانظمة والتشريعات اللازمة لتنظيم وزيادة استعمالها.
- تأمين الاستثمارات اللازمة لتنفيذ البرامج الخاصة بالقطاع الكهربائي.
- تمكين الجانب الفلسطيني من الوصول بحرية إلى المناطق المساة (ج) بهدف إمكانية إستغلال الأراضي لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة وهو ما تحاول سلطة الطاقة والموارد الطبيعية تحقيقه من خلال التنسيق لوضع الضغط السياسي من قبل الشركاء الدوليين على الجانب الاسرائيلي.
- إصدار الكفالات السيادية الحكومية لضمان مشاريع الطاقة.

### 3.5. تقرير المتابعة لأهداف الخطة الاستراتيجية

تمكنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية من تحقيق العديد من الأهداف المرحلية للخطة القطاعية 2017-2022 وتجسدت هذه الإنجازات في عدة مجالات:

1) إستكمال بناء محطات تحويل الطاقة الاربعة وتشغيل المحطة الاولى في محافظة جنين بقدرة تشغيلية 400 ميجا واط والبدء بتشغيل محطة الجلمة جنين في العام 2017.
2) زيادة نسبة ربط المواطنين بالكهرباء لتصبح 99.5%.
3) زيادة بناء وشبك مشاريع الطاقة الشمسية في المحافظات الشمالية والجنوبية بما يزيد عن 80 ميغا واط غالبيتها من خلال إستثمارات القطاع الخاص.
4) إقرار التعرفة الكهربائية بشكل دوري (آخرها خلال العام 2020) بما ينسجم مع رؤية سلطة الطاقة في توفير تعرفة كهربائية تعكس التكلفة الحقيقية.
5) تطوير شبكات توزيع الكهرباء للحد من الفاقد الفني للشبكات.
6) إطلاق مبادرات لتشجيع الطاقة الشمسية (مبادرة المدارس بالتعاون مع صندوق الاستثمار ومشروع sunref بقدرة 12 ميغاواط بنسبة 56% ومشروع الصندوق الدوار للأفراد والمؤسسات الصغيرة في غزة بقيمة 3.8 مليون دولار).
7) الإنتهاء من بناء 90% من خط الربط من في الجانب الفلسطيني للربط مع الأردن بقدرة 80 ميغا واط لزيادة وتنويع مصادر الطاقة وفق الاهداف الاستراتيجية.

8) متابعة تنفيذ مشروع تزويد أنظمة طاقة شمسية لما يزيد عن 250 مدرسة حكومية في الضفة بما يشمل 37 مدرسة في مناطق C

9) إستمرار العمل على الحد من ظاهرة صافي الاقراض من خلال توفير ما يقارب 20000عداد ذكي ومسبقة الدفع للشركات والمجالس المحلية لإستهداف المشتركين التجاريين في الضفة وفي قطاع غزة الشيئ الذي أدى إلى خفض نسبة الفاقد في الشبكات من 21% إلى 18% حتى العام 2019 مع العلم بأن المشروع مستمر حتى العام 2028.

- النجاح في إدارة العلاقة مع الشركا الدوليين وتوفير الدعم المالي للقطاع من خلال المانحين من خلال عدة مشاريع أبرزها ESPIP بقيمة 23 مليون دولار أمريكي و مشروع ASPIRE بقيمة 63 مليون دولار أمريكي (المرحلة الأولى) بتمويل من البنك الدولي وصندوق المانحين.
- بناء المغذيات الخاصة بمحطات تحويل الطاقة لربطها مع مراكز الاحمال في (نابلس, جنين, طوباس والخليل) ورفع القدرة التشغيلية لمحطة الجلمة إلى 80 ميغاواط
- دعم صمود وتثبيت المواطنين في المناطق المسماة (ج) بما ينسجم وأجندة السياسات الوطنية من خلال تمديد شبكات ضغط متوسط وتركيب عدادات لتحسين الخدمة الكهربائية في المناطق (ج).
- إستمرار المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتشغيل محطات التحويل في الضفة الغربية.
- بناء مستودعات سلطة الطاقة في أريحا وفق أحدث التقنيات وعلى مساحة 15 دونم والتي ستمكن سلطة الطاقة من تنفيذ المشاريع والبرامج الخاص بقطاع الطاقة.
- النجاح في توفير قدرات إضافية لمراكز الاحمال للمساعدة في سد الاحتياجات المتزايدة من الطاقة الكهربائية.
- المشاريع العبر قطاعية وإيلاء مشاريع تزويد محطات المياه والصرف الصحي الاهمية في ما يتعلق في توفير مصادر الطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة وخاصة في المحافظات الجنوبية.

أما بالنسبة للمؤشرات خلال المرحلة 2017-2019 فكانت وفقاً لمايلي:

| المؤشر | خط البيانات المرجعية | سنة الأساس | مصدر البيانات | القيمة المحققة 2019 |
|---|---|---|---|---|
| (معدل استهلاك الفرد من الكهرباء )كيلو واط/ساعة سنوي | 1160 | 2016 | PEA | 1200 |
| نسبة الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقة الشمسية | 0.03 | 2016 | PEA | %2 |
| نسبة الفاقد في نظام التوزيع الكهربائي | %23 | 2016 | PEA | %18 |

# القسم الرابع

## الرؤية القطاعية و الأهداف الإستراتيجية لقطاع الطاقة في فلسطين

# الفصل الرابع

## 4. الفصل الرابع : الرؤية القطاعية و الأهداف الإستراتيجية لقطاع الطاقة في فلسطين

إن الرؤية و الاهداف الاستراتيجية التي تم تبنيها في الإستراتيجية القطاعية هي وطنيةً في مستواها ونطاقها و تغطي معظم الوظائف الرئيسية لقطاع الطاقة، وتستجيب للمتغيرات المحلية والإقليمية في قطاع الطاقة وخاصة التوجهات الإقليمية بتدويل سلعة الطاقة وخلق سوق مشتركة لتبادل الطاقة بين الدول المجاورة.

### 4.1. الرؤية القطاعية للإستراتيجية الوطنية للطاقة

لقد تم اعتماد رؤية وطنية لقطاع الطاقة طويلة الأمد تأخذ بعين الإعتبار التطورات السياسية والإقتصادية في فلسطين، وتستجيب للمتغيرات الديموغرافية وزيادة الطلب على الطاقة، كما وتحقق احتياجات التنمية الإقتصادية والصناعية.

**وتنص هذه الرؤية على:**

بناء نظام طاقة وطني فلسطيني شامل ومتكامل وقادر على تأمين الطاقة من مصادرها المتعددة بحيث تكون مؤمنة وكافية لسد احتياجات التنمية الشاملة المستدامة وبما يسهل تنفيذ أجندة السياسات الوطنية الخاصة بالانفكاك عن الاحتلال وتمكين تنفيذ الخطط التنفيذية الخاصة بإستراتيجية العناقيد مع مراعاة توفير الطاقة بأسعار تعكس الكلفة الحقيقية للتزويد والإستهلاك، مع استغلال كافة مصادر الطاقة المتوفرة محلياً وخاصة مصادر الطاقة النظيفة، كما وتكون ذات كفاءة وجودة وموثوقية عالية تحقق مواصفات الجودة العالمية اللازمة للتطور الإجتماعي والنمو الإقتصادي، بحيث تكون الوسائل المستخدمة في تأمين وتزويد احتياجات الطاقة ذات تقنية عالية وتتوافق مع المعايير البيئية الدولية.

**وتتلخص هذه الرؤية في النقاط الرئيسية التالية :**

- زيادة حجم القدرة المنتجة محلياً واستغلال المصادر المحلية وتقليل الإعتماد على الإستيراد.
- زيادة نسبة الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الإجمالي لتقليل الآثار البيئية السلبية.
- تنويع مصادر الطاقة المتجددة لتشمل توليد الكهرباء من النفايات ومصادر الطاقة البديلة الأخرى.

- انتاج الطاقة واستهلاكها بكفاءة عالية من خلال ترشيد الإستهلاك وتقليل الفاقد في الإنتاج والإستهلاك.
- تحقيق الأمن الطاقي من خلال تنويع المصادر ومن ضمنها الربط الإقليمي وتبادل الطاقة مع الدول المجاورة.

وتنعكس هذه الأمور بشكل ايجابي كبير على سعر الطاقة وتوفيرها للمستهلك النهائي باسعار مناسبة، كما وتعكس الكلفة الحقيقية للطاقة مما يقلل من الأعباء المالية المترتبة على خزينة الدولة من انتاج واستهلاك الطاقة.

### 4.2. الأهداف الإستراتيجية المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية للطاقة

لقد تم اعتماد اربعة اهداف استرايجية لتحقيق الرؤية القطاعية للقطاع حيث تغطي هذه الأهداف جميع جوانب القطاع بمكوناته المختلفة:

- **الهدف الاستراتيجي الاول**: قدرة اكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها :

ان تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها للسوق المحلي هو هدف محوري وحاسم لتحقيق التنمية المستدامة للدولة الفلسطينية، فالحاجة إلى زيادة إمدادات الطاقة لتلبية الاحتياجات الناجمة عن حجم الطلب المتزايد للطاقة هي حاجة مستمرة طالما استمر النمو، فلا تنمية مستدامة دون تلبية وتأمين الاحتياجات من الطاقة .

لذلك يجب العمل على تلبية هذه الاحتياجات وتأمينها بصورة دائمة للمواطنين ولكافة القطاعات الانتاجية، فاذا تجاوزت الحاجة من الطاقة المعروض منها فإن ذلك يؤدي الى نقص في الامداد وحصول عجز يتبعه تأثير سلبي على مرافق الحياة المختلفة وعلى التنمية كذلك.

اضافة الى انه يجب العمل على ضمان (تأمين) الطاقة وتنويع مصادرها لاستقرار إمداداتها حتى لا تكون امدادات هذه الطاقة محتكرة بالكامل لمصدر واحد وتكون عرضة لتذبذب العلاقات السياسية أو الامنية أو الاقتصادية مع هذا المصدر، ويستدعي هذا الهدف اقامة علاقات واتفاقيات اقليمية ودولية ايجابية.

- **الهدف الاستراتيجي الثاني**: طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات كافية وبمواصفات فنية وبيئية تحقق المعايير الدولية:

وهذا الهدف مرتبط بالهدف الاول، فالقدرة على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها غير كاف للاعداد لاقامة الدولة اذا لم تتوفر المقدرة على نقل هذه الاحتياجات من مصادرها الى المواطنين والى القطاعات الانتاجية المختلفة بالكمية و النوعية المناسبة والامنة والموثوقة، فالضعف في توفر إمدادات وخدمات الطاقة يتسبب في وجود عجز في تلبية الاحتياجات الأساسية.

لهذا فان إيجاد منظومات فنية متكاملة مؤتمتة تضمن نقل الطاقة وتوزيعها من دون انقطاع يعتبر أمراً ملحاً وهدفاً استراتيجياً لتحقيق التنمية، والرخاء الإجتماعي والتطور الاقتصادي ولهذا يجب ان تتوفر شبكات النقل والتوزيع ذات كفاءة عالية قادرة على تلبية إحتياجات المستهلكين

كما ويتطلب ذلك توافق المعايير والمواصفات الفنية لهذه الشبكات والأنظمة مع المواصفات والمعايير الدولية كمتطلب للمشاركة في مشاريع تكامل انظمة الطاقة وترابطها اقليمياً لتعزيز امن التزود وتحقيق الجدوى الإقتصادية لسلعة الطاقة.

- **الهدف الاستراتيجي الثالث:** مؤسسات كفؤة وفاعلة تعمل في قطاع الطاقة:

ان هذا الهدف مكمل للهدفين الاولين، فالمؤسسات الكفؤة والفاعلة ضرورة للاعداد لاقامة الدولة والارتقاء بمستوى تقديم خدمات الطاقة.

وهذا يتطلب بناء و تطوير وتنمية المؤسسات العاملة بالقطاع، وتوضيح صلاحياتها وتحديد مسؤلياتها وطبيعة الأدوار و العلاقات القائمة بين هذه المؤسسات، كما وان ذلك يتطلب اعداد واقرار وتفعيل اطر قانونية وتشريعية وتنظيمية شاملة وحديثة من اجل تحديد الصلاحيات والأدوار والمسؤليات للمؤسسات العاملة للقطاع .

- **الهدف الاستراتيجي الرابع:** قطاع طاقة اكثر كفاءة اقتصادية:

حتى يكون قطاع الطاقة رافداً لخزينة الدولة و يضطلع بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك يتطلب ازالة المعوقات التي تمنع زيادة فاعليته الاقتصادية وازالة المعوقات لتصدير الغاز الطبيعي المكتشف في بحر غزة، واستكشاف وتطوير موارد البترول المكتشفة في الضفة الغربية.

كما وأن ذلك يتطلب استكمال اعداد واقرار وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع الهيدروكربون ودمجها مع التشريعات الخاصة بالكهرباء والطاقة المتجددة للوصول الى قانون طاقة شامل وموحد ينظم قطاع الطاقة بمكوناته الثلاث ( الكهرباء، الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والهيدروكربون) ويوحدها تحت اطار سياساتي واحد ليكون قادراً على التخطيط والتطوير والتنمية لقطاع الطاقة بشكل شامل.

# القسم الخامس

## السياسات الخاصة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع

# القسم الخامس

## 5. الفصل الخامس : السياسات الخاصة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للقطاع

ان هذا الفصل يحدد السياسات الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الواردة في الفصل السابق، حيث تم تبني هذه السياسات بناء على الخبرات المتراكمة في ادارة وتطوير القطاع في السنوات السابقة، والفرص المتاحة لإمكانية ازالة المعوقات وجسر الفجوات القائمة في القطاع بمكوناته المختلفة.

وتتوخى هذه السياسات منهجية تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الفلسطينية بإستقلالية قطاع الطاقة وتنسجم مع التوجهات الإقليمية والعالمية المتمثلة بعولمة قطاع الطاقة ورفع نسبة الطاقة المنتجة من مصادر الطاقة النظيفة في الخليط الإجمالي للطاقة، وزيادة كفاءة الإستخدام للطاقة في الإنتاج والإستهلاك، والذي يتمثل في مشاريع الربط الإقليمي وتبادل الطاقة، ومواءمة النظم والتشريعات المتعلقة بإنتاج ونقل وتوزيع واستهلاك الطاقة، وتشجيع مشاريع استغلال مصادر الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاك الطاقة وكفاءة الانتاج والنقل والإستهلاك للطاقة للتقليل من الأثار البيئية السلبية والحد من إنبعاثات الغازات الضارة.

وقد اعتمد اعداد هذه السياسات بناءً على دراسات محلية شاملة للسوق تضمنت تحليل الواقع وتحديد الاولويات لقطاع الطاقة لازالة المعوقات والفجوات وتلبية احتياجات القطاع، اضافة الى التطورات الحاصلة على القطاع بجوانبه المختلفة؛ التشريعية منها والمؤسساتية والفنية وما تم إنجازه خلال الفترة المنصرمة 2017-2019.

كما وشملت التعديلات في السياسات توجهات الحكومة الفلسطينية في توحيد جميع مكونات الطاقة تحت اطار سياساتي واحد، ليكون هذا الإطار السياساتي مفوضاً لكل ما يتعلق بالتخطيط لقطاع الطاقة بجميع مكوناته واعداد الإستراتيجيات الخاصة بتطوير القطاع والإشراف عليها وتعديلها لضمان ديمومة تطور هذا القطاع وتنميته ليكون قادراً على تلبية الإحتياجات الوطنية من الطاقة.

وقد تم تبني عدة خيارات سياساتية لتحقيق كل هدف من الأهداف الإستراتيجية بما يضمن استمرارية التقدم في تحقيق الهدف على المدى القصير والمتوسط وصولاً للرؤية القطاعية المنشودة.

## 5.1. السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الأول : قدرة اكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها

### 5.1.1 المصادر وتوفير إحتياطي إستراتيجي من الطاقة

فمن جانب التزويد، يجب استغلال جميع مصادر الطاقة المتاحة محلياً وذلك من اجل توفير خليط طاقة متنوع و وقادر على الإستمرار في توفير احتياجات السوق المحلي من انواع الطاقة المختلفة.

- **الطاقة الكهربائية**

أن الطلب على الطاقة الكهربائية وعلى السيناريو المتوسط سيصل عام 2022 الى 1605MW بمعدل نمو سنوي 7%، وأن تأمين هذه الإحتياجات يمكن تحقيقه من خلال سياسة تنويع المصادر وذلك من خلال زيادة القدرة الانتاجية الوطنية - بحيث تغطي حتى عام 2024 ما نسبته 40% من هذه الإحتياجات على ان تتم الزيادة باعتماد خليط متوازن لمصادر الطاقة الكهربائية من كل من المصادر التقليدية والمتجددة المتاحة حتى تشكل هذه الطاقة المتجددة في عام 2022 ما نسبته 6% من مجمل الطاقة الكهربائية المنتجة محليا وأن يتم ربط مصادر الطاقة المتجددة على الشبكة الكهربائية العامة.

- **العناصر الهيدروكربونية ( الغاز والبترول)**

إن الدراسات الخاصة بتحديد توقعات الاستهلاك من المحروقات ومعدل النمو في الاستهلاك والبدائل المتاحة لتأمين هذه الاحتياجات والتي اخذت بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية والاستثمارات وامكانية توفيرها وامن الامداد تبين ان الزيادة على الطلب على المحروقات هو 7.2%.

والخيارات الممكنة لتأمين هذه الإحتياجات :

1. تفعيل سياسة تنويع المصادر من خلال تفعيل الاستيراد من الدول المحيطة بحيث يكون هنالك اكثر من مصدر للتزود بهذه الاحتياجات من المحروقات والغاز.
2. زيادة القدرة التخزينية والاحتياطي من مشتقات البترول والغاز تكفي استهلاك مناطق دولة فلسطين لفترة زمنية معينة بحيث لا تكون عرضة للانقطاعات المتكررة والازمات في تزويد المحروقات

### 5.1.2 تبادل الطاقة مع الدول المجاورة من خلال مشاريع الربط الكهربائي

الربط الكهربائي مع الدول المجاورة لتأمين طاقة كهربائية كافية من عدة مصادر بحيث لا يتعدى نسبة الاعتماد على مصدر واحد أكثر من 50% في الوضع المثالي مع إمكانية استيراد كامل الاحتياجات في حالات الطوارئ.

### 5.1.3 مخرجات تنفيذ سياسات الهدف الإستراتيجي الأول

| ان نتائج تنفيذ الخيارات السياساتية الوارده اعلاه بحلول العام 2022 هي : |
|---|
| • نظام ربط كهربائي بين الضفة الغربية والأردن على الجهد العالي وقادرة على تزويد 160 ميغاواط |
| • نظام ربط كهربائي بين قطاع غزة ومصر على جهد 220Kv وقادر على تزويد 150 ميغاواط |
| • محطة توليد كهرباء غزة بقدرة اجمالية 280 ميغاواط |
| • محطتين توليد كهرباء في الضفة الغربية بقدرة إجمالية 600 ميجا واط (450 جنين + 150 الخليل) |
| • محطات توليد كهرباء بالطاقة الشمسية بقدرة اجمالية قصوى 200 ميغاواط |
| • خط تزويد غاز طبيعي من الشبكة الإسرائيلية الى محطة توليد غزة |
| • نظام تخزين احتياطي استراتيجي للمشتقات النفطية |
| • مركز لمعلومات الطاقة باشكالها المختلفة للتخطيط الفني والإقتصادي |

## 5.2. السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الثاني : طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات كافية وبمواصفات فنية وبيئية تحقق المعايير الدولية.

ان تحقيق هذا الهدف يتطلب ايصال الطاقة من مصادرها المختلفة الى المستهلك بالكميات اللازمة وبالمواصفات الفنية والبيئية المعتمدة دولياً وذلك عن طريق تبني السياسات والمبادرات التالية:

### 5.2.1 تطوير منظومة النقل والتوزيع

1. باستثناء محطات التحويل على الضغط العالي الأربعة التي تم الإنتهاء منها منذ العام 2017 ، يمكن اعتبار فلسطين خالية من نظام نقل الطاقة الكهربائية من مصادرها، لذا يجب البدء ببناء هذا النظام بشكل متكامل لنقل الطاقة الكهربائية من الدول المجاورة ومن محطات التوليد المحلية الى مراكز التوزيع، على ان يلبي هذا النظام متطلبات تدفق الطاقة من مصادر إنتاجها إلى مراكز التوزيع ويلبي النمو المتزايد في الأحمال كما ويحقق الميزات الفنية والاقتصادية ومتطلبات الحفاظ على البيئة وشروط السلامة العامة.
2. الاستمرار في تطوير واعادة تأهيل وصيانة شبكات توزيع الكهرباء وذلك كمتطلب لضمان جودة الخدمات التي يتم تقديمها الى المستهلك الفلسطيني، وتطوير منشات البنية التحتية اللازمة بما يساعد في التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
3. رفع كفاءة شركات التوزيع في مجال تطوير أنظمة القياس الذكية والتحكم عن بعد للحد من ظاهرة الفاقد الأسود.
4. بناء نظام تخزين احتياطي و تطوير منظومة نقل لمشتقات الغاز والبترول من مصادرها الى مراكز التخزين ومراكز الإستهلاك.

### 5.2.2 تطبيق التقنيات الحديثة واتمتة المراقبة والتحكم بمنظومة نقل وتوزيع الطاقة

ان تطبيق التقنيات الحديثة في انشاء انظمة تحكم في تدفق الطاقة الكهربائية من مصادرها المتعددة ومراقبة والتحكم بطريقة سريانها حتى وصولها الى المستهلك لضمان موثوقية منظومة نقل وتوزيع الطاقة ومراقبة فاعلية إستخدام المنظومة وتقليل الضياعات وتوافر الطاقة للمستهلك بالكميات والمواصفات اللازمة يضمن تحقيق الإستثمار الأعلى من هذه الطاقة .

### 5.2.3 كفاءة استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك

ويتم ذلك من خلال تبني مزيج من السياسات الخاصة بهذا المجال على مستوى المستهلك ومستوى منظومة المصدر والنقل والتوزيع.

### 5.2.4 مخرجات تنفيذ الخيارات السياساتية للهدف الإستراتيجي الثاني

| يعتبر تنفيذ السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الثاني من اهم مؤشرات النجاح في تنفيذ هذه الإستراتيجية حيث سيؤدي ذلك الى انشاء نظام طاقة فلسطيني قادر على تزويد احتياجات السوق من الطاقة بأشكالها المختلفة ، حيث ان تحقيق هذه النتائج بحلول العام 2022 تتلخص فيما يلي : |
|---|
| • أربع محطات تحويل ضغط عالي إضافية في الضفة الغربية على جهد 161/33Kv وبقدرة اجمالية 720ميغاواط |
| • محطة تحويل ضغط عالي في الضفة الغربية على جهد 161/22Kv بين طولكرم وجنين وبقدرة 120 ميغاواط |
| • ثلاث محطات تحويل ضغط عالي في قطاع غزة على جهد 220/66/22Kv وبقدرة اجمالية 600 ميغاواط |
| • نظام التحكم الوطني في الضفة الغربية |
| • نظام توزيع على الضغط المتوسط مترابط وقادر على نقل الطاقة من محطات التحويل الرئيسية الى مراكز الأحمال وبفاقد فني قليل لا يتجاوز 12%. |
| • نظام تزويد الى مراكز الأحمال محكوم اوتوماتيكياً |
| • ترشيد استهلاك طاقة في القطاعات المختلفة بقيمة 384غيغاواط ساعة سنوياً |
| • محطات طاقة شمسية تجارية بقدرات من 5-10 ميجا واط |
| • توريد عدادات وأنظمة مراقبة ذكية لشركات التوزيع |

## 5.3. السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الثالث : مؤسسات كفؤة وفاعلة في قطاع الطاقة

ان تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة بشكل فاعل وتحقيق الأهداف التي تم تبنيها يتطلب استكمال وتفعيل البناء المؤسساتي الموجود حالياً وتعديل بعضاً منه، اضافة الى انشاء مؤسسات جديدة وذلك من اجل بناء نظام طاقة فاعل وذو ديمومة ، ولتحقيق هذا الهدف فإن الخيارات السياساتية الخاصة بتحقيق هذا الهدف هي :

### 5.3.1 استكمال بناء وتفعيل المؤسسات العاملة في قطاع الطاقة

لقد تم انجاز معظم الأطر المؤسساتية العاملة في قطاع الكهرباء بما يتوافق وقانون الكهرباء العام، ولكن هناك حاجة الى استكمال وتفعيل بعض هذه الأطر المؤسساتية بالإضافة الى ادخال بعض التعديلات على مهام ومسؤوليات بعضها الآخر ليتوافق وخطة توحيد قطاع الطاقة بمكوناته الثلاث مثل :

1. استكمال بناء وتفعيل قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وذلك بما يتوافق ونصوص قانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
2. ضم كافة الهيئات المحلية والبلديات لشركات توزيع كهرباء تعمل بمهنية وكفاءة عاليتين.
3. اعادة هيكلة قطاع الهيدروكربون من خلال اقرار الأطر القانونية والتشريعية لتنظيم القطاع وانشاء وتفعيل المؤسسات اللازمة لإدارته وتشغيله.

### 5.3.2 التخطيط المتكامل والشامل لقطاع الطاقة من خلال اطار سياساتي واحد

ان توحيد المرجعية السياساتية لمكونات الطاقة في فلسطين (الكهرباء، الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والهيدروكربون) يؤدي الى تحقيق كفاءة عالية في التخطيط لتطوير قطاع الطاقة، والى قدرة اكبر على اعداد الدراسات الخاصة بنمو الطلب على الطاقة.

### 5.3.3 رفع كفاءة الكوادر العاملة في قطاع الطاقة

اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في قطاع الطاقة ورفع كفاءتها لتضطلع بدورها في تطوير وادارة وتشغيل القطاع بشكل فاعل.

### 5.3.4 مخرجات السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الثالث:

ان نتائج تنفيذ السياسات الثلاث الواردة اعلاه تقود الى وجود نظام مؤسساتي موحد كفؤ وفاعل وذو ديمومة ، حيث سيتمتع بالشفافية والشمولية والفاعلية الإدارية والفنية، والهياكل التنظيمية التالية تبين مدى ترابط هذا البناء المؤسساتي:

#### 5.3.0.1. الإطار السياساتي الموحد لقطاع الطاقة

ويتمثل ذلك في توحيد مكونات الطاقة الثلاث تحت مظلة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية لتصبح هي الجهة الحكومية الواحدة التي تعنى بكل ما يتعلق بالتخطيط لقطاع الطاقة واعداد الخطط والإستراتيجيات الخاصة بتطوير القطاع، والإشراف على تنفيذ هذه الخطط والسياسات، والتوصية الى الحكومة بتعديل واصدار النظم والتشريعات الخاصة بقطاع الطاقة.

#### 5.3.0.2. قطاع الهيدروكربون:

ويتضمن ذلك :

- اقرار قانون الهيدروكربون.
- تعريف المؤسسات العاملة بالقطاع وبما يراعي فصل الصلاحيات.

### 5.4. السياسات الخاصة بالهدف الإستراتيجي الرابع : زيادة الكفاءة الإقتصادية لقطاع الطاقة

يشكل قطاع الطاقة رافداً حيوياً ومهماً للدخل القومي، فهو رافد مهم للخزينة العامة، وبالتالي فإن هناك فرصة كبيرة لزيادة الكفاءة الإقتصادية لقطاع الطاقة في فلسطين وذلك من خلال التدخلات السياساتية التالية:

#### 5.4.1 تزويد الغاز الطبيعي لمحطة كهرباء غزة وتوفير مصادر الغاز الطبيعي لبناء محطات كهرباء في الضفة

ان تكلفة تشغيل محطة كهرباء غزة بالغاز الطبيعي يشكل 30% من تكلفة التشغيل الحالية بالوقود الصناعي مما يؤدي الى وفر كبير على خزينة الدولة.

كما ان توفير مصادر الغاز لبناء قدرات انتاج كهرباء وطنية يقلل من تكاليف الإستيراد التي تتحمل الخزينة العامة جزءاً كبيراً منها.

#### 5.4.2 استغلال الغاز الطبيعي المكتشف في بحر غزة ومصادر البترول المحتملة في الضفة الغربية

تقدر العوائد المالية المباشرة على خزينة الدولة من استغلال حقل غاز غزة بأكثر من ثلاثة مليارات دولار امريكي موزعة على عشرين عاماً وهي مدة رخصة الإستغلال، وهذا بالإضافة الى العوائد غير المباشرة على الإقتصاد الوطني والمتعلقة بتوفير احتياجات السوق المحلي من الغاز الطبيعي والكهرباء المولدة منه بدلاً من استيرادها والتي لا تقل قيمتها عن العوائد المباشرة لهذا المصدر.

كما ان التوقعات الأولية لإستغلال وتطوير حقل بترول رنتيس في الضفة الغربية ستوفر دخلاً مباشراً لخزينة الدولة يتراوح من (300 - 700 ) مليون دولار وذلك حسب نتائج الإستكشاف التي سيقوم بها المطور الحاصل على امتياز التطوير لهذا الحقل وهو ( الإئتلاف الوطني بقيادة صندوق الإستثمار الفلسطيني ).

### 5.4.3 انهاء ظاهرة صافي الإقراض

لقد تم تبني هذا التدخل السياساتي في الاستراتيجيتين السابقتين لقطاع الطاقة حيث استطاعت سلطة الطاقة من تحقيق انجاز كبير في هذا الإطار من خلال عدة برامج تم تنفيذها اضافة الى التدابير القانونية والإجرائية الصادرة عن مجلس الوزراء بهذا الخصوص، ومن أجل تعزيز هذه الجهود فإنه يتوجب على الحكومة الفلسطينية تسريع ضم الهيئات المحلية والبلديات لشركات توزيع قائمة او شركات جديدة وباسرع وقت ممكن

### 5.4.4 الانتهاء من صياغة الإتفاقية التجارية مع شركة كهرباء اسرائيل فيما يخص استيراد الكهرباء

بما ان شركة كهرباء اسرائيل ما زالت هي المزود الرئيسي للكهرباء للضفة الغربية وقطاع غزة فإن تأطير هذه العلاقة قانونيا وفنياً ومالياً من خلال التوصل الى اتفاقية تجارية لشراء الطاقة سيكون له انعكاس اقتصادي ايجابي كبير على الإقتصاد المحلي من حيث سعر الطاقة المستوردة، وادارة عمليات الشراء بطريقة فاعلة وهو ما تسعى إليه سلطة الطاقة من خلال إدارة المفاوضات مع شركة كهرباء اسرائيل.

### 5.4.4 مخرجات السياسات للهدف الإستراتيجي الرابع

| ان من اهم نتائج تطبيق السياسات الواردة اعلاه هي ما يلي: |
|---|
| ▪ عوائد مالية مباشرة على خزينة الدولة بقيمة 150 مليون دولار سنويا ناتجة عن تصدير الغاز الطبيعي المكتشف في بحر غزة |
| ▪ عوائد مالية مباشرة على خزينة الدولة بقيمة 10 - 15 مليون دولار سنوياً ناتجة عن تطوير حقل بترول رنتيس |
| ▪ اتفاقية شراء طاقة بين الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وشركة كهرباء اسرائيل ينتج عنها انخفاض في سعر تكلفة الطاقة للمستهلك النهائي بقيمة 10-8% عن التعرفة الحالية |
| ▪ انخفاض في سعر انتاج الطاقة من شركة توليد كهرباء غزة بنسبة 60% عن سعر التكلفة الحالي |
| ▪ تخفيض مديونية الكهرباء للحكومة على الهيئات المحلية وشركات التوزيع بشكل تدريجي للوصول إلى إنهاء ظاهرة صافي الإقراض بما يتطلبه ذلك من إلتزام الحكومة بتسديد إلتزاماتها للشركات والهيئات. |

# القسم السادس

التدخلات السياساتية وتوزيع المهام والمسؤليات
والموارد المالية (2020-2022)

# القسم السادس

## 6. الفصل السادس: التدخلات السياساتية وتوزيع المهام والمسؤليات والموارد المالية (2020-2022)

### 6.1. التدخلات السياساتية وتوزيع المسؤليات والموارد المالية

لكي تقودنا السياسات التي تم تبنيها في الفصل السابق الى تحقيق الإهداف الإستراتيجية القطاعية سيتم تنفيذها من خلال حزمة محددة من البرامج والمشاريع .

وسيتم تحديد الأولويات لتنفيذ البرامج والتدخلات زمنياً من خلال تقسيمها كما يلي:

- الأولوية قصيرة المدى: وهي التدخلات التي ستعطى اولوية لتنفيذها خلال فترة زمنية تمتد من: عام - عامين
- التدخلات متوسطة المدى : وهي التدخلات التي سيتم تنفيذها خلال الفترة الزمنية اللاحقة والتي ستمتد من : 5 اعوام حتى العام2024

كما وسيتم تحديد المؤسسات التي ستشارك في تنفيذ هذه التدخلات وذلك حسب القوانين والأنظمة النافذة في الدولة.

والجدول التالي يوضح هذه التدخلات:

### 6.2. توزيع المهام و المسؤوليات

ان توزيع المهام والمسؤوليات بين المؤسسات العاملة في القطاع يتطلب وجود قوانين وتشريعات تحدد المؤسسات العاملة في القطاع وتبين ادوار ومهام ومسؤوليات كل مؤسسة من هذه المؤسسات.

فقانون الكهرباء العام وقانون الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة حدد جميع المؤسسات العاملة في القطاع ودور كل مؤسسة، بينما ما زال قطاع الهيدروكربون بانتظار اقرار مسودة قانون الهيدروكربون للبدء في بناء وتفعيل المؤسسات العاملة في القطاع ودورها ومهامها.

والجدول التالي يوضح المؤسسات المرتبطة في تطوير ادارة قطاع الطاقة:

## جدول (1): مهام ومسؤوليات المؤسسات العاملة في قطاع الطاقة

| سلطة الطاقة الفلسطينية | مجلس تنظيم قطاع الطاقة | شركة نقل الكهرباء | شركات توزيع الكهرباء | القطاع لخاص | مراكز الابحاث |
|---|---|---|---|---|---|
| تطوير الإستراتيجيات، والسياسات والخطط الوطنية لقطاع الطاقة على أسس التخطيط المتكامل للطاقة والتقدم بها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.<br>مراقبة تنفيذ الإستراتيجيات، والسياسات والخطط الوطنية عن طريق تحليل تأثير إستراتيجيات وسياسات الطاقة في الاقتصاد، والبيئة، والصحة، والسلامة، والمجتمع، وتقديم تقارير مراقبة ومراجعات دورية لمجلس الوزراء.<br>تطوير التشريعات الأساسية والتشريعات الثانوية المتعلقة بقطاع الطاقة بالتعاون مع الجهات المعنية.<br>تحديد سياسة التعرفة لكل قطاعات الطاقة.<br>ضمان التوريد الآمن للطاقة في دولة فلسطين عن طريق الإشراف على تأمين توريد الطاقة في ضوء التوازن بين العرض والطلب، وتوقعات الطلب، وتوقعات قدرات التوليد والتوسعات المخططة لشبكات النقل والتوزيع.<br>الإشراف على تطوير قطاع الطاقة من حيث الا ستثمارات.<br>الإشراف على جميع المؤسسات والشركات العاملة في قطاع الطاقة.<br>الإشراف على تنفيذ برامج توسعة شبكة النقل والتوزيع والكهرباء.<br>جمع وتخزين ومعالجة البيانات الإحصائية فيما يتعلق بإمدادات الطاقة والطلب، واستخدامات الطاقة، والمستخدمين، والتقنيات، والمشاريع، بالإضافة إلى جميع البيانات الإحصائية للطاقة اللازمة للتخطيط المتكامل للطاقة.<br>إنشاء قواعد البيانات ونظم المعلومات واستخدامها لتخزين ومعالجة البيانات الإحصائية للطاقة.<br>القيام بالتنبؤ بالطلب على الطاقة باستخدام نماذج متخصصة في نظم الطاقة.<br>إصدار قرارات بشأن منح تصاريح فيما يتعلق باستخدام الأراضي لتركيب مرافق لإنتاج الطاقة، ونقل وتوزيع الطاقة.<br>التعاون مع دول الجوار لغرض الربط الكهربائي وتبادل الطاقة الكهربائية.<br>إعلام المستثمرين بشأن الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمارات الخاصة في قطاع الطاقة.<br>وفقا للقانون المعمول به، تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، وإبرام العقود، والتقاضي وتتولى جميع الأنشطة القانونية لتنفيذ أحكام هذا القرار بقانون.<br>تتولى أي أنشطة للتفتيش وأنشطة مراقبة السوق للتأكد من الالتزام بالقانون.<br>تقوم سلطة الطاقة دوريا بتقييم مستوى الأداء ودرجة تحقيق الأهداف، وتعدل وبشكل دوري سياساتها وخططها وفقا لذلك. | مراقبة أنشطة توليد ونقل وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية في اطار الالتزام بالقوانين واللوائح والانظمة المعتمدة.<br>وضع الضوابط التي تكفل المنافسة المشروعة في انشطة انتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية ضمانا لمصالح المستهلك.<br>التحقق من أن تكلفة انتاج ونقل وتبادل وتوزيع الطاقة الكهربائية تضمن مصالح جميع الاطراف المعنية بالقطاع الكهربائي.<br>ضمان جودة مستوى الخدمات الفنية والادارية التي تقدمها شركات التوزيع للمستهلكين.<br>مراقبة تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالتوليد والنقل والتوزيع والبيع.<br>انشاء قاعدة بيانات بالمعلومات الفنية والمالية والاحصائية ونشرها وفقا للتعليمات التي تصدرها سلطة الطاقة لهذه الغاية.<br>التوصية الى سلطة الطاقة بتحديد التعرفة الكهربائية وتعرفة مشتقات البترول والغاز، ورسوم الاشتراك وبدل تكاليف التمديدات والتامينات والخدمات الأخرى اللازمة لايصال التيار الكهربائي للمستهلك بعد التشاور مع الجهات ذات العلاقة ومع مراعات مقاربة الاسعار بين مختلف محافظات الوطن.<br>التوصية لسلطة الطاقة بقبول او رفض الرخص او تجديدها او سحبها او التنازل عنها لشركات التوليد والتوزيع التي تقدم طلبات بهذا الشأن.<br>مراقبة التزام الشركات المرخصه للتوليد او التوزيع بالشروط الواردة في الرخص.<br>السعي لحل الخلافات بين شركات قطاع الكهرباء والمستهلكين وبين شركات قطاع الكهرباء نفسها بما يحفظ المصلحة العامة.<br>إصدار و تجديد و تعليق و إلغاء التراخيص لجميع الشركات العامة أو الخاصة أو الجهات التي تعمل في العمليات الوسطى والنهائية بقطاع الهيدروكربون. | تملُّك وصيانة وتطوير شبكة النقل الوطنية ذات الجهد العالي وفقا للقانون، وما يترتب على ذلك من أقامة وصيانة شبكات نقل ومحطات تحويل من جهد ضغط عالي الى جهد متوسط.<br>بناء محطات تحويل جديدة وتوسعة المحطات القائمة كلما لزم الأمر.<br>شراء الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة وبيعها لشركات التوزيع المستهلكين المزوّدين من شبكة النقل.<br>تشغيل النظام الكهربائي ذا الجهد العالي. | توزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين.<br>الحفاظ على شروط حماية البيئة والسلامة العامة والخدمة الدائمة المقدمة للمستهلكين بشكل كفؤ واقتصادي وفقاً للمواصفات والمقاييس المعتمدة .<br>إعداد الخطط التوسعية بالنسبة شبكات التوزيع وسعاتها وملحقاتها وتقديمها دورياً إلى مجلس تنظيم قطاع الكهرباء، على أن تلتزم الشركات بتنفيذ المشاريع والأعمال المعتمدة في الخطط المذكورة ضمن البرامج الزمنية المحددة لها. | يدار قطاع الكهرباء وتوزيع مشتقات البترول والغاز من قبل شركات يتم ترخيصها لهذه الغاية، على أن يراعى في ذلك الاتي:<br>أن تكون الشركة المرخص لها شركة مساهمة.<br>عدم جواز جمع أي شركة بين رخصتي التوليد والتوزيع.<br>عدم جواز ان تكون الشركة الواحدة مساهم رئيسي في شركة توليد وشركة توزيع. | المساهمة في ايجاد الحلول العلمية المناسبة لمشاكل الطاقة والبيئة وعمل دراسات وابحاث وتنفيذ مشاريع تطبيقية من اجل استغلال مصادر الطاقة المتاحة وخاصة مصادر الطاقة المتجددة.<br>اعداد جيل من الخبراء والمختصين في بحوث ودراسات الطاقة والبيئة.<br>المساهمة في تقييم استخدامات الموارد الطبيعية والحيوية في فلسطين، في محاولة لتوفير الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وبشكل دائم.<br>نشر الوعي اتجاه الطاقة والبيئة في المجتمع الفلسطيني وترشيد الأنماط السلوكية.<br>القيام بدور نشط في تنمية القدرات البشرية لاستخدام التقنيات الحديثة.<br>تجربة التقنيات الحديثة في مجالات التطوير الطاقي والبيئي وإمكانية توطينها لتكون أكثر ملاءمة لاحتياجات ومتطلبات المجتمع ا لفلسطيني .<br>العمل على خلق المناخ لحوار موضوعي ومشاركة مستمرة من جميع شرائح المجتمع الفلسطيني من أجل ضمان تنمية مستدامة في فلسطين. |

## 6.3. توزيع الموارد المالية

ان الجدول التالي يبين توزيع الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التدخلات الواردة في جدول رقم (1-6 ) والذي يظهر ان احتياجات القطاع لتغطية كلفة التدخلات الرئيسية للاعوام 2020-2022 تبلغ تقريبا 780مليون دولار أمريكي.

جدول (2): توزيع الموارد المالية اللازمة لتغطية كلفة التدخلات الرئيسية للاعوام (بالمليون دولار أمريكي) 2020-2022

| مصدر الموارد | الطاقة الكهربائية |
|---|---|
| موارد مطلوبة من الحكومة الفلسطينية عن طريق منح او قروض او من الخزينة (بالألف دولار) | 263,856 |
| موارد يتم تغطيتها من القطاع الخاص (بالألف دولار) | 522,600 |
| المجموع (بالألف دولار ) | 786,456 |

## 6.4. اهداف المتابعة والتقييم

**تهدف عملية المتابعة والتقييم الى تحقيق مايلي:**

- توفير ما يلزم من معلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن العمليات أو السياسة أو الاستراتيجية المرتبطة بالتدخلات الجارية أو المقبلة؛ وايجاد الحلول والتكيف مع المتغيرات من أجل تحسين الاداء واستخلاص العبر.
- إظهار المساءلة أمام صنّاع القرار

## 6.5. المؤشرات

ان المؤشرات الخاصة بالمتابعة وبتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف وأولويات القطاع هي مؤشرات عالمية ولكن تم تطويعها لتلائم واقع قطاع الطاقة الفلسطيني، وتتلاءم هذه المؤشرات مع نظام المتابعة والتقييم الوطني الذي تعمل على تطويره الحكومة الفلسطينية.

ويمكن تقسيم المؤشرات الخاصة بقطاع الطاقة الى اربعة اقسام رئيسية: اجتماعية واقتصادية وبيئية ومؤسساتية وكل قسم يمكن تقسيمه الى عدة مواضيع فرعية:

### 6.5.1 المؤشرات الاجتماعية

ان الطاقة لها تأثير مباشر على الفقر وفرص العمل والتعليم والتلوث والصحة، والمصروف على الطاقة له اثر كبير على دخل الأسرة المعيشية، ولذلك يمكن تقسيم المؤشرات الاجتماعية الى موضوعين هما رأس المال والصحة.

ان المؤشرات الخاصة بموضوع رأس المال تعنى بوصول الطاقة الى كافة السكان وتوفرها بأسعار مناسبة للجميع وعدم وجود تفاوت بتوفر الطاقة بمختلف انواعها بين

مناطق الوطن المختلفة وشرائح المجتمع المختلفة. بينما المؤشرات الخاصة بالصحة تعنى بالسلامة العامة فالطاقة لا يجب ان تؤثر سلباً على صحة المواطن بل على العكس يجب ان تؤثر ايجاباً عن طريق تحسين مستوى المعيشة.

### 6.5.2 المؤشرات الاقتصادية

ان الاقتصاد الحديث يعتمد على وجود إمدادات طاقة كافية وموثوقة. جميع قطاعات الاقتصاد — السكنية والتجارة والنقل والخدمات والزراعة والسياحة– تتطلب توفر خدمات طاقة حديثة. هذه الخدمات بدورها تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي ورفع مستوى الإنتاجية.

ان المؤشرات الاقتصادية تضم موضوعين: «استخدام وأنماط الإنتاج» و» الأمن». فالموضوع الاول يشمل الاستخدام الإجمالي والإنتاج الإجمالي والكفاءة وإلانتاج والاستخدام النهائي والتنويع (مزيج الوقود) والأسعار. اما الموضوع الثاني فيشمل على الواردات و الاستراتيجية الخاصة بمخزونات الوقود.

### 6.5.3 المؤشرات البيئية

ان إنتاج وتوزيع واستخدام الطاقة له آثار مختلفة على البيئة و ينشئ ضغوط على البيئة وعلى المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ان الآثار البيئية يمكن أن تعتمد بشكل كبير على كيفية الطاقة المنتجة و استخدام خليط الوقود والإجراءات التنظيمية ذات الصلة وهياكل التسعير.

**والمؤشرات البيئية تضم ثلاثة مواضيع وهي الغلاف الجوي والارض والمياه.**

فموضوع الغلاف الجوي يشمل التغير المناخي، نوعية المياه، والأراضي، هي مواضيع مهمة وما قد ينتج عن أنشطة الطاقة تدهور الأراضي و التحمض التي تؤثر على نوعية المياه والإنتاجية الزراعية. قد ينتج عن استخدام الخشب كوقود إزالة الغابات مما يؤدي إلى تآكل و فقدان التربة.

### 6.5.4 المؤشرات العبر قطاعية

إن ترابط القطاعات (طاقة, مياه, بيئة وغذاء) أصبح من الأولويات الواجب إتباعها عند تخطيط وتنفيذ المشاريع المتعلقة بكل قطاع من القطاعات المذكورة خاصة أن الترابط والتأثير بين القطاعات المذكورة أصبح من أكبر التحديات التي تواجهها هذه القطاعات فعلى سبيل المثال يعد توفير الطاقة الكهربائية أكبر تحدي لتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي فل فبسطين, وقد قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بالتعاون مع القطاعات المذكورة بطرح مجموعة من المشاريع بهذا المجال ولا سيما الطاقة والكهرباء. وقد أضيف مؤشر خاص بالمؤشرات الخاصة بسلطة الطاقة فيما يخص ضرورة ضمان التنسيق والتكامل ما بين هذه القطاعات.

### 6.5.5 المؤشرات المؤسساتية

لقد تم اختيار 22 مؤشر لقياس مستوى التقدم في بلوغ اهداف الاستراتيجية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3): مؤشرات قطاع الطاقة

| | |
|---|---|
| **المؤشرات الاجتماعية** | |
| **الدخل** | **نسبة السكان المتصلين بالشبكة الكهربائية** |
| **السلامة العامة** | **عدد الوفيات الناتجة عن الحوادث** |
| **المؤشرات الاقتصادية** | |
| الاستخدام و أنماط الإنتاج | معدل استهلاك الطاقة للفرد |
| | الفاقد الفني وغير الفني |
| | الاحتياطي في الانتاج |
| | الاستهلاك في القطاع الصناعي |
| | الاستهلاك في القطاع الزراعي |
| | الاستهلاك في القطاع التجاري |
| | الاستهلاك في قطاع الخدمات |
| | الاستهلاك في القطاع المنزلي |
| | الاستهلاك في قطاع النقل |
| | نسبة مشتقات البترول والغاز من اجمالي الطاقة المستهلكة |
| | نسبة الطاقة المتجددة من اجمالي الطاقة المستهلكة |
| | معدل سعر الكيلو واط ساعة المباع للمستهلك |
| | مبلغ صافي الاقراض |
| **المؤشرات الاجتماعية** | |
| **الدخل** | **نسبة السكان المتصلين بالشبكة الكهربائية** |
| **السلامة العامة** | **عدد الوفيات الناتجة عن الحوادث** |
| **المؤشرات الاقتصادية** | |
| امن الطاقة | نسبة الطاقة المستوردة |
| | نسبة الطاقة المنتجة محلياً |
| | مدة المخزون الاستراتيجي |
| | مؤشرات بيئية |
| | نسبة الطاقة النظيفة من إجمالي الطاقة المستهلكة |
| | نسبة مشاريع الطاقة التي تحصل على الموافقات البيئية |
| | نسبة توفير الطاقة (برنامج كفاءة الطاقة) |
| | الالتزام بمعايير جودة البيئة العالمية في تصميم مشاريع الطاقة |
| | عدد المشاريع العبر قطاعية (طاقة, مياه, بيئة وغذاء) المنفذة في فلسطين |

# القسم السابع

بيان سياسة البرامج ومغلفات الموارد
المالية للقطاع

# القسم السابع

## 7. الفصل السابع : بيان سياسة البرامج ومغلفات الموارد المالية للقطاع

يتضمن هذا الفصل الخطة الفنية والمالية التفصيلية للتدخلات والمشاريع المتعلقة بالبرامج المتعلقة بالموازنات التي سيتم تنفيذها في الفترة الزمنية من العام (2020-2022) وذلك بالتوافق مع خطة الحكومة في اعتماد نظام موازنة البرامج في التخطيط المالي، كما ويتضمن البيان المالي التقديري للبرامج التي سيتم تبنيها في الفترة الزمنية من (2020-2022) لإستكمال تنفيذ التدخلات السياساتية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية حتى العام 2022.

### 7.1. بيان سياسة البرامج عن الفترة (2020-2022)

اعتمدت سلطة الطاقة في موازنة سياسة البرامج للأعوام الثلاث التالية ثلاثة برامج أساسية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لقطاع الطاقة في فلسطين، وتتلخص هذه البرامج بما يلي:

1. البرنامج الأول: ادارة وتطوير مصادر الطاقة التقليدية: ويندرج هذا البرنامج في اطار تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأول والثاني والرابع
2. البرنامج الثاني: تطوير مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: ويندرج هذا البرنامج في اطار تحقيق الأهداف الأول والثاني والرابع ايضاً.
3. البرنامج الثالث: البرنامج الإداري والمالي: ويهدف هذا البرنامج الى خدمة البرنامجين السابقين اضافة الى تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق ببناء مؤسسات كفؤة وفاعلة تعمل في قطاع الطاقة.

والجداول التالية تلخص البيان السياساتي لموازنة البرامج للفترة 2020- 2022 شاملة التفاصيل المتعلقة بالموارد المالية المطلوبة لتحقيقها والفجوات المالية القائمة.

## جدول رقم (1) : البيان السياساتي لموازنة البرامج ( 2020 - 2022)

| البرنامج | اهداف ساسة البرنامج الفرعية | الوصف | غاية سياسة البرنامج | معايير هدف سياسة البرنامج الفرعية |
|---|---|---|---|---|
| تطوير مصادر الطاقة التقليدية | . قدرة اكبر على تلبية1 احتياجات الطاقة وتأمينها.<br>1. طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات وبمواصفات بيئية وفنية تحقق المعايير الدولية.<br>2. قطاع طاقة اكثر كفاءة اقتصادية | بناء نظام وطني لإنتاج الطاقة التقليدية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتنويع مصادر الطاقة وبناء وتطوير منظومة النقل والتوزيع القادرة على استيعاب زيادة الطلب على الطاقة بحيث تكون مؤمنة وكفؤة وذات كفاءة اقتصادية تعكس التكلفة الحقيقية لانتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. | إنشاء نظام طاقة كفؤ ومتكامل ينسجم مع القانون والتشريعات ذات الصلة وذو هيكلية وبناء تنظيمي ومؤسساتي فاعل وقادر على تنميته وتطويره بما يضمن تلبيته للاحتياجات المحلية ويتوافق مع المواصفات الدولية والمعايير البيئية بجميع مكوناته ( الكهرباء والغاز والبترول) وفي مراحل انتاجه ونقله وتخزينه وتوزيعه.<br><br>كما ويكون فاعلاً اقتصادياً ورافداً لخزينة الدولة ويعكس هذا النظام مبدأ التكلفة الحقيقية لانتاجه ونقله وتوزيعه. | • بناء وتطوير وتنظيم مصادر الطاقة التقليدية وتوليد ما نسبته 40% في نهاية العام 2024 من القدرة الاجمالية انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية لقطاع الطاقة.<br>• بناء وتطوير نظام النقل الكهربائي المحلي وخطوط الربط الكهربائي مع الاردن ومصر ويتضمن بناء محطات تحويل جهد kv/33kv161 في الضفة الغربية كمرحلة اولى ويشمل انشاء مشروع المركز الوطني للتحكم والحماية لنظام التزويد الكهربائي.<br>• بناء خطوط تزويد غاز طبيعي لمحطة كهرباء غزة<br>• بناء وتطوير نظام التوزيع الكهربائي واعادة تأهيله وترشيد الاستهلاك بهدف ايصال التيار الكهربائي الى المستهلك بالجودة والمواصفات المناسبة وتقليل الفاقد الفني في الشبكات وذلك من خلال تنفيذ مشاريع تتعلق بإعادة تأهيل شبكات التوزيع القائمة وبناء نظام توزيع على الضغط المتوسط يتوافق وخطة بناء محطات التحويل الجديدة. |
| تطوير مصادر الطاقة المتجددة | 1. قدرة اكبر على تلبية<br><br>احتياجات الطاقة<br><br>وتأمينها.<br>. طاقة مؤمنة2 للمستهلك بكميات وبمواصفات بيئية وفنية تحقق المعايير الدولية.<br>. قطاع طاقة اكثر3 كفاءة اقتصادية | يهدف البرنامج إلى زيادة مصادر الطاقة المتجددة (من إجمالي الطاقة المستهلكة في فلسطين وتعزيز ترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة من خلال تشجيع الاستثمار من القطاع الخاص في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. | توفير1% من مجمل الطلب على الطاقة الكهربائية في القطاعات المختلفة بحلول العام 2022 أو ما يعادل 66 غيغاواط ساعة سنوياً، وذلك من خلال تنفيذ مشاريع ترشيد استخدام الطاقة في القطاعات المختلفة.<br>زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مجموع الطاقة الكهربائية الكلي بما يعادل12.5 % بحلول العام 2022 وذلك من خلال تركيب وتشغيل محطات الطاقة المتجددة بقدرة انتاجية اجمالية تصل الى200 MW | كل مناطق فلسطين مزودة بالتيار الكهربائي وبنسبة تصل الى 99.5% من السكان يتوفر لهم خدمة الكهرباء.<br><br>جميع المدارس والمؤسسات الحكومية والخدمات ونسبة من القطاع الخاص مربوط بانظمة الطاقة المتجددة.<br><br>تغطية مجموعة من المؤسسات الحكومية والخدمات ونسبة من القطاع الخاص تطبق معايير الترشيد في استهلاك الطاقة ما يمكن من تخفيض 20% على الاقل من إستهلاك المؤسسات المشمولة.<br><br>شوارع المدن الرئيسية تعمل بنظام انارة حديث وفعال (LED system) يمكن من تخفيض 50% من استهلاكها للطاقة.<br><br>مهارات وثقافة وممارسة كافية لدى الجمهور بتقنيات وتطبيقات الطاقة المتجددة وأساليب توفير الطاقة.<br><br>الاطر التشريعية والمؤسساتية والفنية كافية لتنظيم العمل في قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة |

| البرنامج | اهداف ساسة البرنامج الفرعية | الوصف | غاية سياسة البرنامج | معايير هدف سياسة البرنامج الفرعية |
|---|---|---|---|---|
| . البرنامج الإداري | 1- قدرة اكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها.<br>2- طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات وبمواصفات بيئية وفنية تحقق المعايير الدولية.<br>3- قطاع طاقة اكثر كفاءة اقتصادية<br>. مؤسسات فاعلة4 تعمل في قطاع الطاقة | الإدارة العليا وخدمات الدعم التي تُعتبر غير مسؤولة مباشرة عن تقديم خدمات المؤسسة الرئيسية، مثل الوزير ووكيل الوزارة والموظفين الذين يقدمون لهم الخدمات المباشرة، بالإضافة إلى شؤون الموظفين والدوائر المالية والتخطيط والشؤون القانونية واللوجستية والعلاقات العامة والدولية التي لا تُستخدم في تقديم الخدمات الرئيسية للمؤسسة. كما يشمل البرنامج الإداري العمليات والصيانة والتطوير للأبنية الرئيسية أو الموجودة في المحافظات أو لأجزء من هذه الأبنية التي تحوي مكاتب الإدارة العليا. | انظمة ادارة فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول عام 2018. | • كوادر مؤهلة لإدارة المؤسسات العاملة في القطاع.<br>• هياكل تنظيمية واضحة وأوصاف وظيفية تتلائم مع مهام المؤسسات العاملة في القطاع (كل حسب إختصاصه).<br>• مؤشرات مالية إيجابية لمؤسسات القطاع الخاص العاملة في القطاع.<br>• زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة.<br>• إقرار كودات الشبكات. |

| رقم برنامج الموازنة | اسم برنامج الموازنة | غايات سياسة برنامج الموازنة | أهدف برنامج الموازنة | نتيجة الهدف الاستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج | اسم المؤسسة المسؤولة |
|---|---|---|---|---|---|
| الهدف الاستراتيجي: (1) قدرة اكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها | | | | | |
| 5813 | ادارة وتطوير مصادر الطاقة التقليدية | إنشاء نظام طاقة كفؤ ومتكامل ينسجم مع القانون والتشريعات ذات الصلة وذو هيكلية وبناء تنظيمي ومؤسساتي فاعل وقادر على تنميته وتطويره بما يضمن تلبيته للاحتياجات المحلية ويتوافق مع المواصفات الدولية والمعايير البيئية بجميع مكوناته وفي مراحل انتاجه ونقله وتخزينه وتوزيعه. | بناء نظام لتوليد الطاقة الكهربائية محلياً و بناء قدرة انتاج كهربائي وطنية تسهم في زيادة امن الطاقة ومشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية من خلال المساهمة في إنشاء محطات توليد تعمل بالغاز الطبيعي في الضفة الغربية وزيادة القدرة الانتاجية لمحطة توليد كهرباء غزة وايصال الغاز الطبيعي اليها | بناء وتطوير وتنظيم مصادر الطاقة التقليدية وتوليد§ ما نسبته 40% في نهاية العام 2024 من القدرة المستخدمة محلياً انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية لقطاع الطاقة. | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>سلطة جودة البيئة.<br>وزارة المالية.<br>الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء.<br>مجلس تنظيم قطاع الكهرباء.<br>مجلس الوزراء. |
| | | | • بناء و تطوير نظام نقل وتخزين الطاقه في فلسطين: بناء وتطوير نظام نقل الطاقة الكهربائية ونظام الربط مع مصر والاردن تفعيل الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء وبناء محطات تحويل وإنشاء المركز الوطني للتحكم لمراقبة نظام النقل والتوزيع | بناء وتطوير نظام النقل الكهربائي المحلي وخطوط الربط الكهربائي مع الاردن ومصر ويتضمن بناء محطات تحويل جهد عالي إلى جهد متوسط في الضفة الغربية كمرحلة اولى ويشمل انشاء مشروع المركز الوطني للتحكم والحماية لنظام التزويد الكهربائي. مع العلم بأنه تم الانتهاء من تجهيز رفع قدرة الخط الحالي مع الأردن (تجارياً وفنيا) لرفع القدرة إل 80 ميجا واط | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>وزارة المالية.<br>الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء.<br>شركات توزيع الكهرباء. |
| | | | بناء نظام تخزين احتياطي استراتيجي لمشتقات الغاز* والبترول في الضفة وبناء خط تزويد غاز طبيعي لمحطات توليد الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة. | بناء خطوط تزويد غاز طبيعي لمحطات توليد الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>سلطة جودة البيئة.<br>وزارة المالية.<br>سلطة الأراضي الفلسطينية.<br>هيئة المواصفات والمقاييس.<br>الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء.<br>مجلس الوزراء. |
| | | | بناء وتطوير منظومة التوزيع في الضفة الغربية وغزة: بناء خطوط جهد متوسط أرضية وشبكات هوائية وتوقيع عقود توريد مواد التوزيع الكهربائية اللازمة لإنشاء خطوط الجهد المتوسط في شمال وجنوب ووسط الضفة الغربية و غزة | تأهيل وتطوير نظام التوزيع الكهربائي بهدف ايصال التيار الكهربائي الى المستهلك بالجودة والمواصفات المناسبة وتقليل الفاقد الفني في الشبكات وذلك من خلال تنفيذ مشاريع تتعلق بتطوير وإعادة تأهيل شبكات التوزيع القائمة وبناء نظام توزيع على الضغط المتوسط يتوافق وخطة بناء محطات التحويل الجديدة. | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>سلطة جودة البيئة.<br>وزارة المالية.<br>شركات توزيع الكهرباء.<br>وزارة الحكم المحلي. |
| | | | اعادة هيكلة قطاع الغاز والبترول وتوحيد وتكامل البناء المؤسساتي والقانوني لمكونات الطاقة | اعادة هيكلة قطاع الغاز والبترول | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>وزارة المالية.<br>مجلس الوزراء. |
| | | | زيادة الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة: استغلال مصادر الطاقة المتاحة مثل استغلال غاز غزة في توليد الكهرباء محلياً ، وايصال الغاز الطبيعي لمحطة توليد كهرباء غزة لتشغيلها بالغاز | اعداد وتفعيل قانون الهيدروكربون | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>وزارة المالية.<br>مجلس الوزراء |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الهدف الاستراتيجي:(2) طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات كافية وبمواصفات فنية وبيئية تحقق المعايير الدولية** | | | | | |
| 5812 | برنامج ابحاث وتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة | قدرة اكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها. | إيصال التيار الكهربائي لكافة التجمعات السكنية والمراكز الصناعية والتجارية بمواضفات فنية عالية وأسعار معقولة وكميات كافية وذلك عبر إنشاء نظام نقل كهربائي متكامل يتيح إمكانية توزيع الطاقة إلى كافة المناطق بحسب حاجة نظام النقل الكهربائي من خلال شبكاته المترابطة. | كل مناطق فلسطين مزودة بالتيار الكهربائي وبنسبة تصل الى 99.9% من السكان يتوفر لهم خدمة الكهرباء. | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>سلطة جودة البيئة.<br>وزارة المالية.<br>الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء.<br>شركات توزيع الكهرباء.<br>وزارة الحكم المحلي |
| | | طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات وبمواصفات بيئية وفنية تحقق المعايير الدولية. | زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مجموع الطاقة الكهربائية الكلي بما يعادل 12.5% بحلول العام 2022، وذلك من خلال تركيب وتشغيل محطات الطاقة المتجددة بقدرة انتاجية اجمالية تصل الى 200 MWلتشكل حوالي 12.5% من الطاقة الكهربائية المنتجة محلياً بحلول 2022. | معظم المدارس والمؤسسات الحكومية والخدمات ونسبة من القطاع الخاص مربوط بانظمة الطاقة المتجددة. | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>سلطة جودة البيئة.<br>شركات توزيع الكهرباء.<br>مجلس تنظيم قطاع الكهرباء. |
| | | | | تغطية مجموعة من المؤسسات الحكومية والخدمات ونسبة من القطاع الخاص تطبق معايير الترشيد في استهلاك الطاقة ما يمكن من تخفيض 20% على الاقل من إستهلاك المؤسسات المشمولة. | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>وزارة المالية.<br>الوزارات. |
| | | | قطاع طاقة اكثر كفاءة اقتصادية. | تنفيذ برامج ترشيد الاستهلاك في القطاع الحكومي والترويج لبرامج ترشيد الاستهلاك في القطاعات الاخرى.<br>شوارع المدن الرئيسية تعمل بنظام انارة حديث وفعال يمكن من تخفيض 50% من استهلاكها (LED system) للطاقة. | سلطة الطاقة.<br>وزارة المالية.<br>شركات توزيع الكهرباء.<br>وزارة الحكم المحلي<br>البلديات. |
| | | | | مهارات وثقافة وممارسة كافية لدى الجمهور بتقنيات وتطبيقات الطاقة المتجددة وأساليب توفير الطاقة. | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>مؤسسات المجتمع المدني. |

| الهدف الاستراتيجي:(3) مؤسسات كفؤة وفاعلة تعمل في قطاع الطاقة | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 5814 | البرنامج الإداري | بناء مؤسسات كفؤة في مجال الطاقة | التخطيط المتكامل والشامل لقطاع الطاقة من خلال اطار سياساتي واحد | اعداد وتفعيل قانون الهيدروكربون | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>وزارة المالية.<br>مكتب رئيس الوزراء. |
| | | | استكمال بناء وتفعيل المؤسسات العاملة في قطاع الطاقة | استكمال إنضمام الهيئات المحلية كافة إلى شركات التوزيع الحالية أو شركات توزيع جديدة. | سلطة الطاقة.<br>وزارة المالية.<br>شركات توزيع الكهرباء.<br>وزارة الحكم المحلي.<br>البلديات. |
| | | | إستكمال التشريعات والنظم لتفعيل المؤسسات العاملة في القطاع | الاطر التشريعية والمؤسساتية والفنية كافية لتنظيم العمل في قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة | سلطة الطاقة.<br>مجلس تنظيم قطاع الكهرباء.<br>مجلس الوزراء |
| | | | رفع كفاءة الكوادر العاملة في قطاع الطاقة | تطوير الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع عملية تحديث هيكلية سلطة الطاقة. | سلطة الطاقة.<br>ديوان الموظفين العام.<br>مجلس الوزراء |
| | | | | تنمية قدرات الموظفين والموظفات العاملين في القطاع، واستقطاب كفاءات جديدة. | سلطة الطاقة.<br>ديوان الموظفين العام. |
| | | | | رفع كفاءة طواقم الوزارة من خلال تطوير بيئة العمل وأتمتة الانظمة. | سلطة الطاقة.<br>ديوان الموظفين العام.<br>الحاسوب الحكومي.<br>وزارة المالية. |
| | | | | . إجراء مراجعات تقييمية لمدى ملائمة السياسات، القوانين والتشريعات، وإعداد اللوائح التنفيذية للقوانين المتعلقة بقطاع الطاقة. | سلطة الطاقة.<br>مجلس تنظيم قطاع الكهرباء.<br>مجلس الوزراء.<br>القطاع الخاص. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 5813 | ادارة وتطوير مصادر الطاقة التقليدية | زيادة الكفاءة الإقتصادية لقطاع الطاقة | انهاء ظاهرة صافي الإقراض | تحسين مستويات الجباية عن مبيعات الكهرباء للبلديات وشركات التوزيع.<br><br>تعزيز دور الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء عبر تعزيز الكفاءة المالية للشركة وتقديم الكفالات السيادية المطلوبة للمطورين وفق ما هو متبع عالمياً | سلطة الطاقة.<br>وزارة المالية.<br>وزارة الحكم المحلي.<br>البلديات.<br>الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء. |
| | | | تمكين الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء فنياً ومالياً وتفعيل دورها الرئيسي فيما يخص بناء نظام نقل كهربائي فلسطيني مستقل | تمكين الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء للانتهاء من صياغة الإتفاقية التجارية مع شركة كهرباء اسرائيل فيما يخص استيراد الكهرباء<br>التمكين الفني والمالي للشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء. | مجلس الوزراء.<br>سلطة الطاقة.<br>وزارة المالية.<br>الشركة الفلسطينية للكهرباء.<br>وزارة الشؤون المدنية. |
| | | | استغلال الغاز الطبيعي المكتشف في بحر غزة ومصادر البترول المحتملة في الضفة الغربية | تفعيل إتفاقيات الامتياز الموجودة وتفعيل عملية البحث والاستكشاف | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>مجلس الوزراء. |
| | | | تزويد الغاز الطبيعي لمحطة كهرباء غزة وتوفير مصادر الغاز الطبيعي لبناء محطات توليد الكهرباء في الضفة | إصدار القوانين المتعلقة بالجهات المسؤولة عن إتفاقيات الغاز الطبيعي.<br><br>إتفاقية شراء الغاز | سلطة الطاقة.<br>القطاع الخاص.<br>مجلس الوزراء<br>وزارة الشؤون المدنية.<br>القطاع الخاص. |

## جدول رقم ( 3) : الموارد المالية لخطة تطوير قطاع الطاقة (2020-2022)

| البرنامج | التدخل ( المشروع) | الكلفة التقديرية (1000 دولار) | مصدر التمويل ( 1000 دولار) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | دولار أمريكي | خزينة الدولة | دول مانحة | قطاع خاص |
| تطوير مصادر الطاقة التقليدية | بناء وتطوير محطتين توليد كهرباء بواسطة الغاز الطبيعي في جنوب وشمال الضفة الغربية بقدرة 600 ميجا واط . | 400,000 | 0 | 0 | 400,000 |
| | زيادة القدرة الإنتاجية لمحطة توليد كهرباء غزة لتصل إلى قدرة 280MW | 128,000 | 0 | 40,000 | 88,000 |
| | بناء 3 محطات تحويل 220/22Kv في غزة بقدرة 240MVA | 15,000 | 0 | 15,000 | 0 |
| | بناء خطوط نقل 220Kv في غزة بطول 100Km | 13,000 | 0 | 13,000 | 0 |
| | بناء محطة تحويل على الضغط العالي في شمال الضفة الغربية وبقدرة 120MW | 19,000 | 0 | 19,000 | 0 |
| | بناء خطوط ضغط عالي 161KV في الضفة الغربية بطول 40Km | 27,000 | 0 | 27,000 | 0 |
| | بناء خطوط ضغط متوسط في قطاع غزة بطول 200 كم | 18,000 | 0 | 18,000 | 0 |
| | بناء خطوط جهد 33Kv في الضفة الغربية بطول 20Km | 5,000 | 1,000 | 4,000 | 0 |
| | بناء و اعادة تأهيل شبكات توزيع ضغط منخفض طول 200Km | 9,000 | 3,000 | 6,000 | 0 |
| | تأهيل شبكات توزيع الضغط المنخفض الداخلية لشركات التوزيع والهيئات المحلية | 10,000 | 0 | 4,000 | 6,000 |
| | اعادة تأهيل وتطوير 173 نقطة ربط على الضغط المتوسط ونظام العدادات لهذه النقط. | 7,000 | 0 | 7,000 | 0 |
| | بناء المركز الوطني للتحكم في نظام التوليد واالنقل الكهربائي | | | | |
| | إيصال التيار الكهربائي للتجمعات غير المكهربة | 5,100 | 5,100 | 0 | 0 |
| | تحسين كفاءة الطاقة في فلسطين | 2,300 | 0 | 2,300 | 0 |
| | كهربة المناطق المحاذية للجدار (Cوالمستوطنات) | 2,000 | 2,000 | 0 | 0 |
| | تأهيل شبكات المخيمات | 2,800 | 2,800 | 0 | 0 |
| | تركيب 60,000 عداد مسبق الدفع في الضفة وغزة | 8,900 | 3,400 | 5,500 | 0 |
| | انجاز عقد دورات تدريبية ل50% من الموظفين في القطاع | 1,000 | 0 | 1,000 | 0 |

| البرنامج | التدخل ( المشروع) | الكلفة التقديرية (1000 دولار) | مصدر التمويل ( 1000 دولار) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | دولار أمريكي | خزينة الدولة | دول مانحة | قطاع خاص |
| تطوير مصادر الطاقة المتجددة | بناء ثلاث محطات طاقة شمسية في الضفة الغربية بقدرة اجمالية 10 – 12 ميغاواط | 12,000 | 0 | 0 | 12,000 |
| | بناء انظمة توليد كهرباء في المدارس الحكومية | 2,800 | 2,800 | 0 | 0 |
| | انشاء محطة شرق الخليل الشمسية بقدرة 30MW | 62,000 | 6,000 | 56,000 | 0 |
| | منح رخص لانشاء محطات الطاقة المتجددة بالعروض المباشرة | 0 | 0 | 0 | 0 |
| | استكمال تنفيذ المبادرة الشمسية الفلسطينية | 1,000 | 1,000 | 0 | |
| | استكمال انجاز مشاريع التدقيق الطاقي في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات لتوفير ما نسبته 1% من مجمل الطاقة المستهلكة محليا حتى عام 2022 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| | استكمال بناء وتفعيل شركات توزيع الكهرباء | 4,200 | 4,200 | 0 | 0 |
| | مشاريع تفعيل نظام الفوترة لشركات التوزيع | 5,000 | 0 | 5,000 | 0 |
| | استكمال تنفيذ مراحل الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة | 25,142 | 3,514 | 5,028 | 16,600 |
| | تطوير برامج توعية ترشيد الإستهلاك للطاقة | 100 | 100 | 0 | 0 |
| | تحديث كود البناء وتفعيله والمراقبة على تنفيذه | 14 | 14 | 0 | 0 |
| | انشاء وتفعيل نظام (LABELING) للأجهزة الكهربائية المستخدمة في السوق المحلي | 100 | 100 | 0 | 0 |
| | مشروع انارة الشوارع بمصابيح LED | 1,000 | 1,000 | 0 | 0 |
| المجموع الكلي ( الف دولار) | | 786,456 | 36,028 | 227,828 | 522,600 |

جدول رقم (4) : الموارد المالية المتاحة للقطاع للأعوام 2020-2022 (بالمليون دولار أمريكي)

| االجهة | 2020 | 2021 | 2022 | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| حكومة | 9.8 | 12.5 | 13.728 | |
| موازنة المؤسسة القائدة للقطاع | 9 | 10 | 11 | |
| موازنة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع | 0.8 | 2.5 | 2.728 | |
| الدول المانحة | 34.5 | 95.028 | 98.3 | |
| عبر حساب الموازنة الموحد | 0 | 0 | 0 | |
| مشاريع عبر شركاء آخرين | 28.5 | 84.028 | 93.3 | |
| مؤسسات الأمم المتحدة | 6 | 10 | 5 | |
| مؤسسات مجتمع مدني محلي | | | | |
| مؤسسات مجتمع مدني دولي | | | | |
| القطاع الخاص | 65 | 212.4 | 245.2 | |
| المجاميع: | 109.3 | 319.928 | 375.228 | |

جدول رقم (5) : جدول نتائج الأهداف الاستراتيجية

| الهدف الاستراتيجي الأول: قدرة اكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نتائج | مؤشر 2019 | خط أساس 2020 | استهداف 2021 | 2022 | | |
| | | ادراج خط أساس المؤشر | قيمة ادراج الاستهداف على المؤشر | الاستهداف ادراج قيمة على المؤشر | ادراج قيمة الاستهداف على مؤشر | |
| 1- تنويع مصادر الطاقة | زيادة نسبة الطاقة المستوردة من الدول المجاورة | 20% | 40% | 100% | | |
| 2- زيادة نسبة الإنتاج المحلي من إجمالي الطاقة | نسبة مئوية من انجاز محطة توليد جنين (توقيع المخططات) واعداد الاتفاقيات، | 10% | 25% | 60% | 85% | |
| 3- زيادة الإنتاج المحلي من الطاقة | نسبة مئوية من انجاز مشروع تحويل محطة كهرباء غزة إلى الغاز الطبيعي(اعداد التصاميم الأولية ومناقشتها) | 20% | 50% | 100% | | |
| 4- زيادة كفاءة مشاريع إنتاج الطاقة المحلية | تحضير العطاءات التنافسية بقدرة أولية 17 ميغاواط في مناطق مختلفة من مصادر الطاقة الشمسية | 60% | 100% | | | |
| 5- زيادة نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة | منح رخص بالعروض المباشرة لانشاء محطات طاقة شمسية تجارية بقدرة 20ميغاواط /تنفيذ الرخص | 73% | 90% | 100% | | |
| 6- الترويج لمشاريع الطاقة المتجددة | مشروع دمج أنظمة الخلايا الشمسية في المدارس (الحكومة التشيكية) | 98% | 100% | | | |
| 7- تمكين المؤسسات والافراد من مشاريع الطاقة الشمسية ذات الكفاءة الاقتصادية | تركيب أنظمة طاقة شمسية ل 800 مشترك في قطاع غزة من خلال مشروع القرض الدوار للمنازل والمؤسسات الصغيرة في قطاع غزة | 25% | 50% | 80% | 100% | |
| 8- توفير مصادر طاقة بديلة للمؤسسات الحساسة في فلسطين | طرح عطاء لتركيب انظمة طاقة شمسية للمستشفيات عدد (2) و5 عيادات صحية | 17% | 100% | | | |
| 9- تمكين المؤسسات الصغيرة في مجال الطاقة المتجددة | نسبة انجاز المشروع | 10% | 40% | 100% | | |

| الهدف الاستراتيجي الثاني: طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات كافية ومواصفات فنية معينة تحقق المعايير الدولية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| نتائج | مؤشر | خط أساس | استهداف | | |
| | | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
| | | ادراج خط أساس المؤشر | قيمة ادراج الاستهداف على المؤشر | الاستهداف ادراج قيمة على المؤشر | ادراج قيمة الاستهداف على مؤشر |
| توفير الطاقة اللازمة لسد إحتياجات المشتركين | بناء مغذيات بإتجاه مراكز الاحمال | 80% | 100% | | |
| – زيادة فاعلية نظام الكهرباء في فلسطين | عدد نقاط الربط التي سيتم تحويلها للشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء | 0 | 25 | 35 | 80 |
| – زيادة كفاءة نظام إنارة الشوارع | عدد وحدات الانارة التي تعمل بتقنية توفير الكهرباء | مستمر | وحدة إنارة550 | | |
| – زيادة الطاقة النظيفة من إجمالي الطاقة | نسبة الطاقة المتجددة المنتجة | | | | |
| – مشاريع طاقة وفق متطلبات جودة البيئة | عدد المشاريع الحاصلة على موافقات بيئية | | | | |

| الهدف الاستراتيجي الثالث: مؤسسات كفؤة وفاعلة في قطاع الطاقة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نتائج | مؤشر | خط أساس | استهداف | | | |
| | | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | |
| | | ادراج خط أساس المؤشر | قيمة ادراج الاستهداف على المؤشر | الاستهداف ادراج قيمة على المؤشر | ادراج قيمة الاستهداف على مؤشر | |
| 1- زيادة كفاءة النظام الطاقي في المؤسسات الحكومية | عدد التدقيق الطاقي المنجز في المؤسسات الحكومية | 10 | 6(جدد) | | | |
| 2- زيادة نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة | المتابعة والتنفيذ لمشروع SUNREF لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة | 88% | 95% | 100% | | |
| 3- زيادة كميات الطاقة الموفرة لمراكز الاحمال | تشغيل محطات التحويل | 95% | 100% | | | |

| الهدف الاستراتيجي الرابع : زيادة الكفاءة الاقتصادية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نتائج | مؤشر | خط أساس | استهداف | | | |
| | | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | |
| | | ادراج خط أساس المؤشر | قيمة ادراج الاستهداف على المؤشر | الاستهداف ادراج قيمة على المؤشر | ادراج قيمة الاستهداف على مؤشر | |
| 1- تقليل نسبة الفاقد الكهربائي في فلسطين | تركيب عدادات كهرباء ذكية لشركات توزيع الكهرباء في الضفة وفي قطاع غزة لكبار المشتركين (30% من مبيعات الشركات) | 20% | 80% | 100% | | |
| 2- رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين في مجال الطاقة | توريد وتركيب انظمة معلومات لشركات التوزيع في الضفة وغزة لتحسين الكفاءة الفنية والادارية – المرحلة الأولى | 15% | 55% | 80% | 100% | |

## جدول رقم (6) : لأهداف الاستراتيجية وارتباطها بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

| استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة | | | |
|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الهدف الاستراتيجي | التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة | هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة |
| 1 | **قدرة أكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها** | **الاولوية الوطنية الانفكاك عن الاحتلال وتجسيد الدولة نحو الاستقلال:**<br>• بسط السيادة على كامل أرض دولة فلسطين على حدود 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية، ووضع الركائز القانونية لتجسيد هذه السيادة.<br>• رفع الحصار عن المحافظات الجنوبية وضمان التواصل الجغرافي بين شطري الوطن.<br>• حشد الدعم الدولي للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة وتحرير الاسرى والعمل على تدويل حل الصراع وفقاً للمرجعيات الدولية.<br>• استخدام أدوات الضغط القانونية والاقتصادية والشعبية على المستوى المحلي والدولي لإنهاء الاحتلال.<br>• إعداد خطط تنفيذية لتعزيز الترابط السياسي والاقتصادي لفلسطين لا سيما مع المحيط الإقليمي العربي.<br>**الاولوية الوطنية : الحكومة المستجيبة للمواطن**<br>• تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال.<br>• تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.<br>**الاولوية الوطنية : الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي**<br>• إعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها بالتركيز على العناقيد الصناعية والزراعية والسياحية.<br>• جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه بالتركيز على قطاع الإنشاءات، السياحة، الزراعة، والطاقة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.<br>• تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد (لا سيما المطار والميناء، المناطق الصناعية، شبكات المواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات).<br>**الاولوية الوطنية :مجتمع قادر على الصمود والتنمية**<br>ربط التجمعات السكانية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها.<br>• الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة.<br>• زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.<br>**الأولوية الوطنية: توفير بيئة استثمارية ملائمة**<br>توفير حوافز إستثمارية في قطاع الطاقة<br>تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة (صافي القياس)<br>توفير رخص للإستثمار في مجال الطاقة لمدة طويلة (20 عاماً)<br>**الأولوية الوطنية: توفير فرص عمل لائقة للجميع**<br>فتح باب الاستثمار في مجالات الطاقة المختلفة وتوفير فرص العمل<br>توفير برامج بناء قدرات للحريجين الجدد في مجال الطاقة | طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.<br>• من خلال بناء نظام كهربائي فلسطيني مستقل عن الاحتلال في كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.<br>• ربط مشاريع الطاقة في قطاع غزة مع مشاريع تطوير قطاع الطاقة في فلسطين والتركيز على التوليد المحلي والإستيراد من الدول المجاورة الصديقة في مجال الطاقة.<br>• حشد الدعم الدولي السياسي والاقتصادي لتمكين الفلسطينيين من حرية الوصول إلى حقوقهم الخاصة في قطاع الطاقة الفلسطيني في المناطق المسماة (ج).<br>• رفع قضايا على شركة الكهرباء الإسرائيلية في مجال تعدياتها على الحقوق الفلسطينية من خلال الغرامات والإجراءات المجحفة.<br>• البدء بزيادة البعد الاقليمي لقطاع الطاقة في فلسطين عن طريق الربط الكهربائي مع كل من الأردن ومصر، والتحضير لإستيراد المحروقات من أو من خلال الأردن.<br>• تنفيذ مشاريع مستمرة لدعم صمود المواطنين في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال من خلال توصيل وتوفير التيار الكهربائي لهذه المناطق بالتعاون مع الشركاء المحليين في هذه المناطق.<br>• تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة في فلسطين وزيادة الإنتاج المحلي للكهرباء.<br>• ستعمل سلطة الطاقة على دراسة الاحتياجات الطاقية لمشاريع العناقيد والتعاون مع الجهات ذات الصلة لتوفير التمويل اللازم لتمكين العناقيد.<br>• فتح باب الاستثمار في قطاع الطاقة في مجال التوليد للقطاع الخاص، كما سيتم فتح باب الاستثمار الأجنبي من خلال العطاءات التنافسية في قطاع الطاقة.<br>• بناء نظام نقل وتوزيع كهربائي فلسطيني مستقل لتقديم الاحتياجات الطاقية للسوق الفلسطيني.<br>• مشاريع ربط المناطق المحاذية للجدار والمناطق المهمشة بشبكات الكهرباء<br>• العمل على تشجيع مشاريع الطاقة المتجددة وتوفير البنى التحتية اللازمة لتنفيذها. |

| استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة | | | |
|---|---|---|---|
| الرقم | اسم الهدف الاستراتيجي | التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة | هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة |
| 2 | **طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات كافية وبمواصفات فنية وبيئية تحقق المعايير الدولية** | **الاولوية الوطنية :مجتمع قادر على الصمود والتنمية**<br>ربط التجمعات السكانية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها.<br>• الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة.<br>• زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.<br>• الأولوية الفلسطينية: بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني المرتكزة على التنمية بالعناقيد<br>• توفير الطاقة بكميات كافيةة لمناطق العناقيد.<br>• وضع أسعار للكهرباء تعكس التكلفة الحقيقية لدعم المنتج الوطني<br>• زيادة الاعتماد على التوليد المحلي للطاقة | • بناء نظام نقل وتوزيع كهربائي فلسطيني مستقل لتقديم الاحتياجات الطاقية للسوق الفلسطيني.<br>• مشاريع ربط المناطق المحاذية للجدار والمناطق المهمشة بشبكات الكهرباء<br>• العمل على تشجيع مشاريع الطاقة المتجددة وتوفير البنى التحتية اللازمة لتنفيذها.<br>• تنويع مصادر الطاقة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتخفيض تكلفة إنتاج الطاقة.<br>• زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي للطاقة |
| 3 | **مؤسسات كفؤة وفاعلة تعمل في قطاع الطاقة** | الاولوية الوطنية : الحكومة الفعالة<br>إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها.<br>• تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.<br>• إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات.<br>إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية لا سيما خدمات المياه والكهرباء | • تخصيص مشاريع طاقة متجددة بآليات سداد ميسرة تستهدف العائلات التي تترأسها النساء.<br>• توفير برامج للمؤسسات المحلية العاملة بالقطاع لرفع كفاءة الموارد البشرية لتعزيز فعالية وأداء المؤسسات (برامج تدريب تخصصي, برامج رفع قدرات في مجال التخطيط الطاقي .....ألخ) |
| 4 | **قطاع طاقة اكثر كفاءة اقتصادية** | الأولية الوطنية: تعزيز إدارة المال العام. | • برامج حماية إيرادات الشركات العاملة في القطاع.<br>• مشروع رفع الكفاءة المالية للشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء. |

### 7.2. بيان سياسة البرامج عن الفترة (2020-2022)

سيتم خلال هذه الفترة اعتماد نفس البرامج التي تم تبنيها في البيان السياساتي عن الفترة الزمنية (2017 - 2019)، لأن هذه البرامج تغطي الأهداف السياساتية الخاصة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للإستراتيجية القطاعية.

**1. البرنامج الأول**: ادارة وتطوير مصادر الطاقة التقليدية: ويندرج هذا البرنامج في اطار تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأول والثاني والرابع

**2. البرنامج الثاني:** تطوير مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: ويندرج هذا البرنامج في اطار تحقيق الأهداف الأول والثاني والرابع ايضا.

**3. البرنامج الثالث:** البرنامج الإداري والمالي: ويهدف هذا البرنامج الى خدمة البرنامجين السابقين اضافة الى تحقيق الهدف الأستراتيجي الثالث المتعلق ببناء مؤسسات كفؤة وفاعلة تعمل في قطاع الطاقة.

والجداول التالية تلخص البيان السياساتي لموازنة البرامج للفترة 2020 - 2022 شاملة التفاصيل المتعلقة بالموارد المالية التقديرية المطلوبة لتحقيقها.

جدول رقم (7) : تفاصيل البرامج والمشاريع لموازنة البرامج ( 2020-2022)

| البرنامج | الهدف الفرعي | وصف سياسة الهدف الفرعي | معايير سياسة البرنامج |
|---|---|---|---|
| تطوير مصادر الطاقة التقليدية (5813) | **بناء نظام لتوليد الطاقة الكهربائية محليا** | بناء قدرة انتاج كهربائي وطنية تسهم في زيادة امن الطاقة ومشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية من خلال المساهمة في إنشاء محطات توليد تعمل بالغاز الطبيعي في الضفة الغربية وزيادة القدرة الانتاجية لمحطة توليد كهرباء غزة وايصال الغاز | استكمال بناء وتطوير محطة توليد كهرباء في شمال الضفة الغربية بقدرة : 450 ميجا واط. التحضير لبناء محطة توليد كهرباء بقدرة 150MW في جنوب الضفة زيادة القدرة الإنتاجية لمحطة توليد كهرباء غزة لقدرة 280MW |
| | **بناء و تطوير نظام نقل الطاقه** | بناء وتطوير نظام نقل الطاقة الكهربائية | بناء محطتي تحويل 161/33Kv في الضفة الغربية بناء محطة تحويل 220/22Kv في غزة بقدرة 180MVA بناء خطوط نقل 220Kv في غزة بطول 20Km |
| | **بناء وتطوير منظومة التوزيع في الضفه الغربية وغزة** | تطوير نظام التوزيع على الجهد المتوسط في الضفة وقطاع غزة لمواكبة الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية وتوسيع مناطق الخدمة الكهربائية اعادة تأهيل شبكات التوزيع الكهربائية في المدن والقرى الفلسطينية استكمال اعادة تأهيل نقاط الربط على الجهد المتوسط المزودة للقرى والمدن في الضفة | بناء خطوط جهد 33Kv في الضفة الغربية بطول 100km بناء خطوط جهد 22Kv في قطاع غزة بطول 50Km بناء و اعادة تأهيل شبكات توزيع ضغط منخفض طول 200Km اعادة تأهيل وتطوير 70 نقطة ربط على الضغط المتوسط ونظام العدادات لهذه النقاط. |
| | **التطوير المؤسسي لقطاع الطاقة** | 1. استكمال اعادة هيكلة قطاع الغاز والبترول 2. إستكمال إنضمام الهيئات المحلية لشركات توزيع الكهرباء. | إعتماد قانون جديد في قطاع الهيدروكربون |
| | **. زيادة الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة.** | استغلال مصادر الطاقة المتاحة مثل الطاقة الشمسية واستغلال غاز غزة في لتوليد الكهرباء وايصال الغاز الطبيعي لمحطة توليد كهرباء غزة لتشغيلها بالغاز زيادة الكفاءة الفنية والادارية والمالية لقطاع الطاقة | استكمال العمل في تطوير حقل غاز غزة استكمال تنفيذ اتفاقية تطوير حقل بترول رنتيس استكمال انجاز مشاريع التدقيق الطاقي في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات لتوفير ما نسبته 5% من مجمل الطاقة المستهلكة محلياً. انجاز عقد دورات تدريبية ل50% من الموظفين في القطاع |

| البرنامج | الهدف الفرعي | وصف سياسة الهدف الفرعي | معايير سياسة البرنامج |
|---|---|---|---|
| **تطوير مصادر الطاقة المتجددة (5812)** | **رفع نسبة مساهمة الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة لتصل الى 5% من مجمل الطاقة المستهلكة محليا** | تنفيذ بناء محطات توليد كهرباء بالطاقة الشمسية من خلال القطاع الخاص<br>استكمال تنفيذ المبادرة الشمسية الفلسطينية<br>تنفيذ مشاريع تزويد كهرباء بالطاقة الشمسية للمؤسسات العامة والمدارس | بناء محطات طاقة شمسية في الضفة الغربية بقدرة اجمالية 200MW ميغاواط<br>استكمال بناء انظمة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء في المدارس والمؤسسات العامة والمناطق المعزولة بقدرة اجمالية 35MW |
| **البرنامج الإداري لسلطة الطاقة (5814)** | **قدرة اكبر على تلبية احتياجات الطاقة وتأمينها.**<br>**طاقة مؤمنة للمستهلك بكميات وبمواصفات بيئية وفنية تحقق المعايير الدولية.**<br>**قطاع طاقة اكثر كفاءة اقتصادية**<br>**مؤسسات فاعلة تعمل في قطاع الطاقة** | الإدارة العليا وخدمات الدعم التي تُعتبر غير مسؤولة مباشرة عن تقديم خدمات المؤسسة الرئيسية، مثل الوزير ووكيل الوزارة والموظفين الذين يقدمون لهم الخدمات المباشرة، بالإضافة إلى شؤون الموظفين والدوائر المالية والتخطيط والشؤون القانونية واللوجستية والعلاقات العامة والدولية التي لا تُستخدم في تقديم الخدمات الرئيسية للمؤسسة. كما يشمل البرنامج الإداري العمليات والصيانة والتطوير للأبنية الرئيسية أو الموجودة في المحافظات أو لأجزاء من هذه الأبينية التي تحوي مكاتب الإدارة العليا. | انظمة ادارة فعالة وذات شفافية ومساءلة وحديثة تعمل بحلول عام 2022 |

# القسم الثامن

بيان سياسة البرامج ومغلفات الموارد
المالية للقطاع

# القسم الثامن

## 8. الفصل الثامن: الإستراتيجية القطاعية وعلاقتها مع الأولويات والتدخلات السياساتية للأعوام ( 2020-2022 )

إعتمد تحديث الاستراتيجية الخاصة بقطاع الطاقة على أولويات التدخلات السياساتية للحكومة الفلسطينية للأعوام (2020-2022 )، حيث تشكل هذه الاولويات خطة التنمية الوطنية التي تحدد اولويات الحكومة للمرحلة القادمة في الانفكاك عن الاحتلال التمنية والبناء.

وقد اعتمدت هذه الاولويات سياسة واقعية في الانفكاك عن الاحتلال وخطة العناقيد في طريق تحقيق الاستقلال الوطني يبقي على نيل الإستقلال واقامة الدولة محوراً اساسياً مع التركيز على الإصلاح وجودة الخدمات المقدمة وإستمرار بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية وتعزيز قدراتها في اداء الصلاحيات المنوطة بها لتكون قادرة على تقديم الخدمات للمواطن الفلسطيني بشكل كفؤ يحقق له الرخاء ، ويمكن من بناء اقتصاد فلسطيني يستجيب لإحتياجات المواطن الفلسطيني من حيث توفير فرص العمل وتمكين القطاع الخاص في التطور والمساهمة في بناء المؤسسات الإقتصادية الوطنية.

ولقد حرصنا في اعداد الإستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة على تبني اهداف استراتيجية يمكن تحقيقها من خلال تطبيق سياسات واقعية تتساوق مع اولوية السياسات الوطنية من حيث التركيز على تقديم الخدمة للمواطن الفلسطيني بالجودة والكفاءة المناسبة وبالأسعار المعقولة التي تشجع على التنمية الإقتصادية والصناعية وتطبيق الخطة الحكومية في تقليل الاعتماد على الجانب الآخر وتعزيز العلاقة مع الدول العربية المجاورة.

اضافة الى ذلك فقد اخذت الخطة الإستراتيجية بعين الإعتبار البعد البيئي في انتاج واستهلاك الطاقة لتكون فلسطين دولة تحترم الإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تتعلق بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث البيئي في عمليات تطوير قطاع الطاقة بكافة مركباته.

## 8.1. السياسة الوطنية المتعلقة بالانفكاك عن الاحتلال وتجسيد الدولة نحو الاستقلال

تأخذ الإستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة بعين الأعتبار هذه السياسة حيث تركز على بناء قطاع طاقة وطني من خلال بناء محطات وطنية لتوليد الكهرباء لتقليل الإعتماد على الإستيراد من الجانب الآخر وتعزيز استقلال القطاع. كما تأخذ الخطة بعين الاعتبار زيادة الاعتماد على الربط الإقليمي مع الدول العربية المجاورة إنسجاماً مع مبدأ تنويع مصادر الطاقة.

وتهتم الإستراتيجية في استغلال مصادر الطاقة المتجددة في فلسطين في انتاج الكهرباء وذلك من خلال بناء محطات توليد كهرباء بالطاقة الشمسية وغيرها وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة للمستثمرين في هذا المجال

وبالإضافة الى ذلك فقد اعتمدت الإستراتيجية على تبني سياسات وطنية تقوم على حشد الدعم الدولي لفلسطين في ممارسة حقوقنا الوطنية في بسط سيطرتنا الكاملة على قطاع الطاقة من أجل ضمان نقل صلاحيات ادارة قطاع الطاقة الكهربائية في فلسطين من الجانب الآخر الى الحكومة الفلسطينية.

تقوم الإستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة على تعزيز مفهوم لحمة الضفة العربية وقطاع غزة من خلال التخطيط لمعالجة المشاكل والنقص الحاد الذي يعيشه أبناء شعبنا في قطاع غزة وذلك من خلال زيادة الاعتماد على التوليد المحلي للطاقة وبتكلفة أقل مع بذل الجهود اللازمة لإعادة تفعيل ملف إستيراد الكهرباء من جمهورية مصر العربية.

تتبنى الإستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة على تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية من خلال المشاركة في جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بقطاع الطاقة حيث قامت فلسطين بالإنضمام الى معاهدة الطاقة الدولية، كما وقعت فلسطين على قانون البحار وذلك بهدف حماية حقوقنا في استغلال مواردنا الطبيعية ضمن حدودنا البحرية ومنع الإحتلال من استغلال هذه الموارد.

وتتمتع فلسطين بعضوية كاملة في منظمة دول الربط الثماني حيث يتيح ذلك لفلسطين تبادل الطاقة مع الدول العربية المنضمة الى هذه الإتفاقية.

كما وتساهم فلسطين بعضوية كاملة في كثير من الإتحادات الدولية الخاصة بقطاع الطاقة مثل الإتحاد من اجل المتوسط ، واتحاد التغير المناخي.

## 8.2. السياسة الوطنية المتعلقة الإصلاح وتحسن جودة الخدمات العامة

تأخذ الإستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة بعين الأعتبار هذه السياسة حيث تركز على بناء قطاع طاقة يمتاز بالشفافية والإصلاح من خلال توزيع الأدوار بين الشركاء في القطاع

بين واضع السياسات المتمثل بالحكومة الفلسطينية من خلال سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، ومسؤولية النقل وتقع على عاتق الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء و التوليد الذي يقع على عاتق القطاع الخاص بالإضافة إلى توفير آلية واضحة لمراقبة عمل القطاع وهو الدور الملقى على عاتق مجلس تنظيم قطاع الكهرباء.

كما وضعت الخطة القطاعية الأسس العملية لتعزيز كفاءة الخدمة المقدمة للمواطن الفلسطيني بكافة قطاعاته وأماكن تواجده من خلال توفير الطاقة بالكميات المطلوبة وبالاسعار التي تعكس التكلفة الحقيقية لإنتاج الطاقة من خلال المصادر ذات التكلفة المنخفضة والكفاءة العالية مثل مصادر الطاقة المتجددة وتوليد الطاقة من خلال الغاز الطبيعي، كما وتعكس الإستراتيجية تعزيز دعم المواطن الفلسطيني في كافة أماكن تواجده من خلال توفير مصادر الطاقة للمواطن الفلسطيني في كافة التجمعات الفلسطينية.

## 8.3. السياسة الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة

إرتكزت الاستراتيجية القطاعية على الدراسات التي عقدت محلياً وأظهرت ضرورة توفير مصادر الطاقة كلبنة أساسية لإحداث التنمية المستدامة في القطاعات الأخرى وخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والمواصلات والمياه وتكنولوجيا المعلومات والدور الأساسي لقطاع الطاقة في توفير البيئة المناسبة للعمل في قطاعي الصحة والتعليم.

وركزت الاستراتيجية على مبدأ الاستدامة في مصادر الطاقة من خلال تنويع مصادر الطاقة وتوفير المخزون الاحتياطي اللازم لضمان الامن الطاقي لدولة فلسطين وبأسعار معقولة وبخيارات فنية تعزز الانفكاك عن الاحتلال من خلال زيادة التوليد المحلي والاستيراد من الدول العربية المجاورة.

وتضمنت الاستراتيجية رفع كفاءة العاملين في قطاع الطاقة في فلسطين وتوفير فرص عمل أكبر من خلال زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي في قطاع الكهرباء.

وأخذت الإستراتيجية بعين الاعتبار الأبعاد البيئية وطرق التأكد من تحسين البيئة الصحية للمواطن الفلسطيني من خلال التركيز على مصادر الطاقة النظيفة وضرورة أخذ الموافقات البيئية اللازمة لكافة مشاريع الطاقة بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

## 8.4. السياسة الوطنية المتعلقة بالنوع الإجتماعي

ضمن توجهات الحكومة الفلسطينية في ضرورة تعزيز النوعج الإجتماعي وتماشياً مع الآليات المعمول بها في سلطة الطاقة من دمج النوع الإجتماعي في كافة الأنشطة الخاصة بالمؤسسة, فإن سلطة الطاقة والموارد الطبيعية تقوم بدمج النوع الإجتماعي في كافة أنشطة سلطة الطاقة (المشاريع, القوانين, التشريعات, الاتفاقيات .....ألخ).